



المعهد العالمي للفكر الإسلامي



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المؤتمر العلمي الدولي حول :
"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة
من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان - الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ / ١-٢ كانون أول / ديسمبر ٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية:

دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة

د. خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري*

* دكتوراه في الاقتصاد والتجارة الخارجية من جامعة حلوان عام ٢٠٠٧م، مدرس بكلية الاقتصاد والإدارة/ جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا،
.ka_bender@hotmail.com

تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية: دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة

إعداد:

د. خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري*

١/١ مقدمة:

لقد أكد كارل ماركس في كتاباته أن الأسواق المالية ستتهار مثل أحجار الدومينو، وذلك في ظل النظام الرأسمالي، فالولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر معقل الرأسمالية هرعت إلى تأمين البنوك، وهو ما توقعه ماركس من حدوث الأزمات المالية في الاقتصاديات الرأسمالية، فهناك على الأقل حوالي ١٢٤ أزمة مالية منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن^(١).

وعلى الرغم من هذا، فعلى عكس كارل ماركس معظم المتوقعين الاقتصاديين لم يكونوا مستعدين للكارثة الحالية، فلقد أثبت جيلز (2008) Giles أنه ليس هناك شك في أن أزمة الائتمان، والتي تحولت إلى حالة من الركود عبر الاقتصاديات المتقدمة، تركت معظم المتوقعين الاقتصاديين في حيرة من أمرهم^(٢).

وقد بدأت الأزمة المالية العالمية في أواخر يوليو عام ٢٠٠٧ لتبرز إلى السطح مكانم الضعف في القروض المقدمة من المؤسسات المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية^(٣) وفي المنظومة الداعمة لها من أسواق وبيئات تنظيمية. وقد نتجت الأزمة عن حالة من عدم التأكد بشأن عمليات التقييم المحاسبي للأصول المالية، وانكشاف المؤسسات المالية بما في ذلك الانكشاف للمخاطر غير المدرجة في الميزانيات العمومية في تلك المؤسسات، وقد ساهمت ممارسات التقييم والمحاسبة المطبقة على القروض المقدمة^(٤) من المؤسسات المالية، وكذلك الحوافز التجارية التي ساهمت في زيادة عمليات الإقراض للأفراد والمؤسسات بما يختص بالرهن العقاري، وضعف الجدارة الائتمانية للمقترضين أثرت بشكل كبير في الأزمة المالية الطاحنة، والتي سوف يكون لها آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي ومعدل النمو سواء بالدول المتقدمة والدول النامية على السواء.

ومع تطور الأزمة المالية العالمية بشكل متسارع على المستوى العالمي، أصبحت شركات الاستثمار في موقف حرج ومعرضة للإفلاس نتيجة لانخفاض حجم السيولة المتداولة بين البنوك، ومعاناة عدد كبير من البنوك من

* دكتوراه في الاقتصاد والتجارة الخارجية من جامعة حلوان عام ٢٠٠٧م، مدرس بكلية الاقتصاد والإدارة/ جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ka_bender@hotmail.com

(1) Leaven, Luc, and Fabian Valencia. "Systemic Banking Crises: A new Database", IMF working paper, WP/08/224, Washington, 2008, DC, Pp. 3- 9.

(2) Giles, C. "The Vision thing", Financial Times, No. 26, November, 2008, P. 3.

(3) يعتبر الاقتصاد الأمريكي من أكبر الاقتصاديات في العالم بحجم يبلغ ١٤ تريليون دولار، وتشكل تجارة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ١٠% من التجارة العالمية، وأي أزمة يتعرض لها هذا الاقتصاد تؤدي إلى تعثر بنوك وحدثت أزمات في البورصات وارتفاع أسعار النفط الخام، والتأثير على أسعار الصرف العالمية وغيرها من التأثيرات البالغة الصعوبة.

أنظر في :

<http://www.aljazeera.net/nr>.

(4) كانت الشرارة الأولى للأزمة الحالية أزمة الإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية، وخرجت ضوابط الإقراض عن المنطق، وأصبحت هناك أزمة سيولة.

قصور في إدارة السيولة^(٥)، واستدعى ذلك إلى تدخل البنوك المركزية في أسواق التمويل تدخلاً غير مسبوق لتخفيف التطورات المتسارعة في تلك الأزمة في سوق المال، وكذلك لتعزيز الأداء في أسواق المعاملات بين البنوك. وقد بلغت قيمة الخسائر المالية حوالي ٢٥ تريليون دولار في أسواق الأوراق المالية، وهذه خسائر غير متوقعة في الثروة المالية، بالإضافة إلى ذلك الصدمة النفسية لعدد كبير من شركات وول ستريت الجيدة، والتي دفعت بالاقتصاديين إلى القول أننا دخلنا إلى شبح الكساد الكبير، وعلى الرغم من أنها ليست الكساد الكبير الذي يبرز في الثلاثينات إلا أنه في الواقع أن هذه الأزمة المالية أذهلت العالم وخصوصاً الدول المتقدمة في نهاية عام ٢٠٠٨، وانهارت وول ستريت وشل الشارع المالي، وتبدو هذه الأزمة المالية على أنها إعصار اجتاحت دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وهذا ما أكده أيفن وماكسويل (Evans and Maxwell (2008) واللذان حثوا دول العالم على قفل نوافذهم أمام هذا الإعصار المالي^(٦).

وبالنسبة للتقديرات الصادرة عن البنك الدولي، فإن نسبة البلدان النامية المعرضة بشدة للآثار الناجمة عن الأزمة المالية تبلغ حوالي ٤٠% من إجمالي البلدان النامية البالغ عددها ١٠٧ بلد، مع تعرض باقي البلدان بصورة طفيفة لهذه الآثار، أما نسبة البلدان النامية التي تواجه مستوى منخفض من المخاطر فلا تزيد عن ١٠% تقريباً^(٧). وطبقاً للتوقعات الصادرة عن البنك الدولي لعام ٢٠٠٩ يمكن أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي في أنحاء العالم بسبب الأزمة المالية إلى وقوع أكثر من ٩٠ مليون شخص آخر في براثن الفقر، وهذه الأرقام تضاف إلى حوالي ١٣٠ - ١٥٥ مليون شخص وقعوا بالفعل في براثن الفقر في عام ٢٠٠٨ نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود^(٨).

كذلك من المتوقع أن ترتفع معدلات وفيات الرضع بدرجة كبيرة نتيجة لتدني معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، وإذا استمرت الأزمة المالية، من الممكن أن يتعرض ما بين ١.٤ مليون و ٢.٨ مليون طفل آخر للموت في السنوات الخمس المقبلة^(٩).

كما تشير التوقعات أن حجم التجارة العالمية سيتراجع هذا العام للمرة الأولى في ثلاثة عقود تقريباً، وأن معدل الاستثمار سينخفض في البلدان النامية إلى حوالي ٣.٥% في عام ٢٠٠٩ نتيجة لتشديد أوضاع الائتمان. ويترتب على تشديد أوضاع الائتمان وانخفاض معدلات النمو في الوقت الراهن إلى تقليص إيرادات الحكومات وقدرتها على الاستثمار من أجل الوفاء باحتياجات الأهداف الموضوعية لقطاعي التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن الإنفاق على مرافق البنية التحتية اللازمة لاستدامة التنمية.

وإذا نظرنا إلى العالم العربي فنجد أنه كأي جزء من أجزاء العالم تأثر بالأزمة المالية العالمية، لكن الآثار وحجمها تختلف من دولة لأخرى حسب ظروف الدولة وقطاعاتها فالعالم العربي ليس متجانس، بل على العكس تختلف الخصائص الاقتصادية والسياسية والجغرافية والديموقراطية بين دوله.

^(٥) هناك سيولة السوق أي القدرة على شراء وبيع الأصول بتغير مصاحب بسيط في السعر، أما سيولة التمويل تعني قدرة المؤسسات ذات الكفاءة المالية على أداء المدفوعات المتفق عليها في الوقت المحدد لها.

^(٦) Evans, Ambrose . and Simon Maxwell. "Financing development: from Monterrey to Doha", *Open Democracy*, No. 26, 2008, November, P. 2.

^(٧) <http://www.albankaldawli.org/financialcrissbankintiaitives>.

^(٨) IBID, P 10.

^(٩) IBID, P 10.

وقد تأثر الوطن العربي بالأزمة المالية الطاحنة، فنلاحظ أن معظم الأسواق المالية للدول العربية قد تأثرت سلبياً كنتيجة للأزمة، إلا أن التأثير على الاقتصاد الحقيقي مازال محدود نسبياً، مع ذلك نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة لعام ٢٠٠٩ تأثرت بالأزمة، فأدى ذلك إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٤% مقارنة بـ ٦% عام ٢٠٠٧، وزادت التهديدات من ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع السديون المحلية التي تؤثر بشكل كبير على الدول العربية الأكثر عرضة للتقلب نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، وهو ما أكده صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير الصادر في أكتوبر عام ٢٠٠٩، على أن هناك ثلاث قنوات تنتقل من خلالها الأزمة المالية العالمية إلى المنطقة العربية والمتمثلة في انخفاض التحويلات المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات^(١٠).

ويحاول هذا البحث الإجابة على التساؤل التالي ما هي التأثيرات المختلفة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية؟ مع بيان دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة المالية العالمية. وفي المحاولة على الإجابة على هذا التساؤل لابد من استخدام المنهج التحليلي الواقعي في بيان الآثار المتباينة للأزمة على اقتصاديات الدول العربية، ومحاولة الوصول إلى مجموعة من التوصيات التي ينبغي على الدول العربية إتباعها أو الاسترشاد بها عند اتخاذ القرار الاقتصادي المرتبط بالأزمة المالية العالمية دون التطرق إلى أسباب ومراحل ومفهوم الأزمة المالية والتي أوضحتها دراسات كثيرة.

٢/١ الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها المختلفة وهي:

[١] قنطقجي، سامر (٢٠٠٨):

تتحدث هذه الدراسة^(١١) عن ضوابط الاقتصادي الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، وقد أوضحت هذه الدراسة أن هناك مجموعة من الضوابط الإسلامية في معالجة الأزمات المالية العالمية وتتمثل في محاربة الاكتناز لأنه بمثابة تفضيل للسيولة لذلك أوجب على المال زكاة سنوية مقدارها ٥,٢% تدفع من ملاكه، وذلك للفقراء كمساهمة اجتماعية، وهذا محاربة للبطالة وتشجيع الاستثمار، وأكد الباحث على أن الاقتصاد الإسلامي حث على تحجيم الدين بين الناس وتوسعته مع المحتاجين بضوابط وكأنه يسعى لضبط السوق مانعاً إياه من الوقوع بمخاطر وأزمات، أما الاقتصاد التقليدي فحث على التوسع بالدين بلا ضوابط بل ويقوى دافعة إليه مهيناً كل السبل كالبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية والتلاعب بالرهن وبيع الدين وما إلى ذلك من ممارسات ينهي عنها الشرع الإسلامي، وأن اتجاه الدول الصناعية نحو تخفيض سعر الفائدة كإجراء لا يكفي، ولا بد من إسقاط الربا. ولا بد العودة إلى فقه المعاملات وهو الجزء التطبيقي للإسلام إلى الحياة من جديد بثوب اسمه الاقتصاد الإسلامي وتقديمه للكثير ومن الحلول الناجحة لأزماتنا لعالم وأن هذا الدين حياة يصلح للناس كافة، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة سبأ آية: ٢٨]

(10) IMF. "Regional Economic outlook: Middle east and central Asia, October, 2008, P. 1.

(11) قنطقجي، سامر. ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٩٣ - ٦.

[٢] الحلاق، سعيد (٢٠٠٩) (١٢):

لقد أوضحت هذه الدراسة أن الأسباب الأساسية المسؤولة عن أزمة النظام المالي العالمي تتمثل في الزيادة الكبيرة في عمليات الإقراض البنكي للمستهلكين لشراء المساكن بفائدة متدنية والتي وصلت إلى ٥%، ولكن بضمانات واهية، وهذا أدى إلى زيادة أسعار العقارات فاقت المعقول فأصبح المنزل الذي كان سعره ١٥٠ ألف دولار مثلاً يساوي ٣٠٠ ألف دولار. الاندفاع الكبير من الأفراد والمؤسسات نحو تحقيق أرباح خيالية فاتجهوا بأموالهم نحو الأسواق والتدليس المالية الدولية ذات أدوات مالية ذات مخاطر مرتفعة، إلى جانب انتشار الفساد الأخلاقي مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار، والتوسع في منح بطاقات الائتمان بدون رصيد، إلى جانب نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى. واستنتجت الدراسة أن الرؤيا الإسلامية لحل الأزمة المالية لا يمكن عزلها من الضوابط الأخرى المهمة في الاقتصاد الإسلامي والتي منها:

- ضبط الإنفاق الاستهلاكي.
- الاعتماد على أسلوب المشاركة في التمويل.
- ضبط قدرة المصارف في خلق الائتمان.

[٣] عبد الحليم عمر، محمد (٢٠٠٨) (١٣):

لقد أكدت هذه الدراسة أن الرهن العقاري هو السبب الرئيسي للأزمة لأن البنوك أهملت في التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين، وأغرقتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلباً متزايداً على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون على السداد، وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط ببعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين وحدوث الأزمة، كما أن الدراسة قدمت حلولاً من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية تتمثل في:

- تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية ومنها أسلوب المشاركة التأجيرية.
- ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس للديون وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المراجعة والسلم والاستصناع.
- منع أساليب المضاربات قصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش وهو ما تم إثر الأزمة في أمريكا وإنجلترا، ومن العجيب أن قانون سوق المال المصري رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ صدر خالياً من هذه الأساليب ثم تم تعديله أخيراً وسمح فيه بالبيع على المكشوف والشراء بالهامش.
- عدم التعامل بالمشتقات مثل المستقبلات والتعامل بدلاً منها بأسلوب بيع السلم وجعل الخيارات بدون مقابل كما قرر الفقه الإسلامي.

(١٢) الحلاق، سعيد. "الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي"، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، وذلك خلال الفترة ٤ - ٥ ابريل في شرم الشيخ، مصر، ٢٠٠٩، ص ٨١ - ٨٢.

(١٣) عبد الحليم عمر، محمد. "قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية"، ندوة عن الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، يوم السبت ١١ أكتوبر ٢٠٠٨، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، ص ١٦.

• الانتهاء عن الفوائد الربوية واستخدام أساليب المشاركات والبيوع، ومن الجدير بالذكر أن أحد أساليب مواجهة الأزمة في أمريكا وأوروبا هو تخفيض معدل الفائدة حتى وصل إلى ١%.

• جعل الاقتصاد أخلاقياً ووضع السبل التي تساند الالتزام بالأخلاق الحميدة في التطبيق.

[٤] عبد الله شاهين، علي (٢٠٠٨) (١٤):

أكدت هذه الدراسة أن هذه الأزمة المالية سوف ينجم عنها تأثيرات سلبية تتمثل في:

- حدوث خسائر في النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة الأخرى.
- تباطؤ معدلات النمو على المستوى العالمي.
- حدوث كساد وانكماش خطير في المستقبل.
- ارتفاع معدل البطالة على المستوى العالمي.

وأكدت الدراسة أن الأزمة له تأثير واضح على الاقتصاد الفلسطيني متمثلة في انخفاض تحويلات الفلسطينيين في الخارج، تقليص الدعم المالي الدوري للسلطة والمجتمع الفلسطيني إلى جانب حدوث تراجع ملموس في الاقتصاد بسبب المصاعب المالية الدولية.

[٥] شحاته، حسين (٢٠٠٨) (١٥):

أوضح الباحث أن آثار الأزمة امتدت إلى دول العالم أجمع متمثلة في الذعر والموت والقلق والتخطيط الذي أصاب الناس أجمع، إلى جانب إفلاس بعض البنوك والمصارف العالمية وتزايد معدلات البطالة، وفقدان أن المقترضون لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض، وأوضح الباحث أن الاعتماد على الفكر الإسلامي يمكن أن يعالج الأزمة العالمية لأنه يحقق الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر الذي يبني على المبادئ والقيم والأخلاق مثل الأمانة، والمصداقية، الشفافية والبنية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن. وقيام النظام الإسلامي على قاعدة المشاركة والربح والخسارة وعلي التداول الفعلي للأموال والموجودات وصدق الله تعالى: ﴿ قَالَ أَهْبِطْ مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿١٢٤﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴿١٢٥﴾ ﴾ [سورة طه آية: ١٣٢ - ١٢٤] وقوله تبارك وتعالى: ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٧٦]

[٦] شحاته، حسين (٢٠٠٨) (١٦):

أكدت الدراسة على أهمية الاقتصاد الإسلامي في علاج الأزمة من خلال تطبيق قواعد وأحكام الاستثمار والتمويل الإسلامي وتطبيق نظام زكاة المال، وتحريم كافة المعاملات غير المشروعة والتي منها المعاملات القائمة على نظام الفائدة، والمعاملات القائمة على الغرر والجهالة والتدليس، ومعاملات المشتقات المالية، معاملات بيع الديون وصدق الله القائل:

(١٤) عبد الله شاهين، علي. الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها وتأثيراتها على الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٠ - ٢٤.

(١٥) شحاته، حسين. "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨، ص ٦ - ١٢.

(١٦) شحاته، حسين. كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨، ص ٥ - ٧.

﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا

فَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ [سورة الأعراف آية: ٩٦]

وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم "تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي" (مسلم).

[٧] حمدي، عبد الرحيم (٢٠٠٨) (١٧):

أكدت هذه الدراسة أن السبب الأساسي في الأزمة المالية العالمية يتمثل في الدين المبالغ فيه والذي لا يبرره النشاط الحقيقي، وإنما يسند نشاط مرتبط ومساعد على نمو الدين نفسه، وأكدت الدراسة أيضاً أن الجشع هو سبب الأزمة.

ولا بد إن أردنا الحل أن نعود أولاً للأخلاق في الاقتصاد، وانتهت الدراسة بأن التمسك بأساسيات وآليات الفقه الإسلامي تمنع بالضرورة حدوث أو وقوع هذه الأزمة، وأن النظام المصرفي الإسلامي هو البديل للنظام الرأسمالي المريض.

[٨] الغزالي، عبد الحميد (٢٠٠٨) (١٨):

أكدت هذه الدراسة أن هناك أربعة عوامل أساسية ساعدت على اندلاع الأزمة المالية وهي:
الأول: غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي.

الثاني: المضاربات - المقامرة - المجموعة في وول ستريت والتي تتصاعد بلا ضابط ولا رابط ولا منطق.

الثالث: انتشار استخدام أدوات مالية مبتكرة يرفضها شرعنا الحنيف وهي المشتقات المالية.

والرابع: ينحصر في فساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال بلغت مرتبات

ومكافآت رئيس بنك "ليمان برازرز" ٤٨٦ مليون دولار عن عام ٢٠٠٧م.

وأكدت الدراسة على أن علاج الأزمة يدور حول المحاور التالية:

• وقف المضاربات وبالذات المشتقات المالية.

• محاسبة المسئولين عن هذه الأزمة في الجهاز المصرفي.

• تشديد رقابة البنك المركزي على العمل المصرفي بشكل عام وعلى ضخ الائتمان بشكل خاص.

• الاستمرار في ضخ السيولة في شرايين الاقتصاد حتى لا تنهار أساسيات القاعدة الإنتاجية.

[٩] مسدور، فارس (١٩) (٢٠٠٨):

لقد أوضحت هذه الدراسة أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات العقارية

والمؤسسات التأمينية، وانحيار البورصات العالمية، وتراجع الطلب العالمي وحدث الركود الاقتصادي العالمي في

جميع دول العالم بما فيها الدول العربية.

(١٧) حمدي، عبد الرحيم. الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي، الخرطوم، أكتوبر، ٢٠٠٨، ص ٥ - ٦.

(١٨) الغزالي، عبد الحميد. "الأزمة المالية العالمية: التشخيص والمخرج، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٤ - ٨.

(١٩) مسدور، فارس. "قراءة في الأزمة المالية العالمية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ١١ - ١٥.

واستنتجت الدراسة أنه لكي نخرج من الصدمة القوية التي سببتها الأزمة المالية العالمية لا بد من التواجد نحو الاستثمار الداخلي وترشيد النفقات العامة إلى جانب الاتجاه نحو التكتل الدولي (العربي، الإسلامي)، وفتح الباب أمام الصيرفة الإسلامية. بالإضافة إلى الاتجاه إلى أدوات التمويل الإسلامي، واعتماد القرض الحسن.

[١٠] الكردى، أحمد الحجى (٢٠٠٨) (٢٠):

لقد أكدت هذه الدراسة على أن الأزمة المالية العالمية انتشرت وعمت كل البقاع في العالم الغني والفقير، وأن سببها الأساسي هو البعد عن تعاليم الله سبحانه وتعالى وأن علاج هذه الأزمة هو التمسك بتعاليم الله سبحانه وتعالى والاعتماد على نصوص القرآن والسنة، و/أو ما قرره الفقهاء الكرام فإن في ذلك الحل الأمثل لمشكلاتنا الاقتصادية والمالية وسائر المشكلات الأخرى، والاعتماد على طرق الاستثمار الإسلامية والتي منها:

• الإجارة بنوعيتها سواء كانت إجارة المال، أو إجارة الأشخاص.

• المزارعة.

• المراجعة والسلم.

• الصدقة، والقرض الحسن للفقراء والمعوزين وذوي الحاجات.

[١١] حريز، سفيان عيسى (٢٠٠٩) (٢١):

أوضحت هذه الدراسة أن آثار الأزمة المالية العالمية الحالية تمثلت في انفجار فقاعة أسعار العقارات، وتزايد حالات عدم السداد وظهور القروض المتعثرة، إضافة إلى انهيار العديد من المصاريف العملاقة وتراجع مؤشرات البورصات العالمية.

وأكدت الدراسة أن الإجراءات العلاجية للأزمة المالية يتمثل في التركيز على أساليب المشاركة في التمويل والمضاربة من وجهة النظر الإسلامية، والتي يشارك فيها رب المال في العائد كما يشارك في الخسارة، وفقاً لمبدأ الغنم بالغرم، غير أن هذا الهدف بحاجة إلى ضرورة تطبيقه بفعالية من قبل المصارف الإسلامية ذاتها قبل دعوة المصارف الغربية، إلى جانب الاهتمام بالاستثمار الحقيقي، والتوزيع العادل للثروة من خلال الزكاة والصدقات والندور.

[١٢] المناعي، جاسم (٢٠٠٨) (٢٢):

• أوضحت هذه الدراسة أن آثار الأزمة المالية على الدول العربية يتمثل في أن الأزمة المالية أدت إلى انخفاض سعر البترول بأكثر من ٦٠٪، بالإضافة إلى اضطراب دول الأوبك إلى تخفيض إنتاجها من النفط وهذا يؤثر على الإنفاق الحكومي للدول العربية النفطية كما تمثلت آثار الأزمة فيما يلي:

• ارتفاع تكاليف التمويل وهذا يؤدي إلى ممارسات مصرفية أكثر حذراً وأكثر انتقائية.

• توقع انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد يصل الانخفاض إلى حوالي ٣٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧.

• تأثر التجارة سلباً بالأزمة، وتأثر تحويلات العالمية في الخارج نتيجة لانكماش النشاط الاقتصادي.

(٢٠) الكردى، أحمد الحجى. "أسس النظام الاقتصادي الإسلامي البديل"، بحث في مؤتمر تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها السلبية المتعقد في دار الرقابة للاستشارات الشرعية في غرفة تجارة وصناعة الكويت خلال الفترة ١٨ - ١٩/١١/٢٠٠٨، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١ - ٤.

(٢١) حريز، سفيان عيسى. "الإجراءات الوقائية والعلاجية للآزمات المالية: رؤية إسلامية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية"، شرم الشيخ، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٥٨ - ٣٦١.

(٢٢) المناعي، جاسم. "الأزمة المالية العالمية: وقفة مراجعة"، اتحاد المصارف العربية، ديسمبر، ٢٠٠٨، ص ٥ - ٨.

• توقع تراجع البورصات العربية نتيجة للأزمة.

• كذلك تأثر الاستثمارات العربية في الخارج سلبياً بالأزمة المالية.

[١٣] لطفى، علي (٢٠٠٩) (٢٣):

أكدت هذه الدراسة أن اقتصاد الدول العربية سوف يتأثر بالأزمة المالية العالمية لأن الدول العربية جزء من

منظومة الاقتصاد العالمي وتمثل هذه الآثار في:

• تأثر الدول العربية النفطية بالأزمة نتيجة لانخفاض السعر العالمي للبترول من حوالي ١٥٠ دولار إلى ٤٠

دولار للبرميل، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي.

• سوف تنخفض الصادرات العربية، وخصوصاً أن الجزء الأكبر من الصادرات العربية يتجه نحو الولايات

المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وهي الدول التي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة المالية الحالية.

• تأثر الاستثمارات العربية بالخارج بالأزمة وتقدر هذه الاستثمارات بحوالي ٢,٥ تريليون دولار وهي مملوكة

للحكومات والمؤسسات (الصناديق السيادية) والأفراد.

• التأثير المحدود للأزمة على البنوك العربية، وهذا يرجع إلى متانة مراكزها المالية والرقابة الصارمة من جانب

البنوك المركزية، وتطبيق مقررات بازل، وقلة حالات الفساد في منح الائتمان.

• تأثر البورصات العربية بالأزمة المالية، وهذا نجم عنه انخفاض المؤشر العام للبورصات العالمية.

[١٤] حشاد، نبيل (٢٠٠٩) (٢٤):

أكدت هذه الدراسة على أن تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول

العربية والعالم الخارجي، وقد قسمت الدراسة الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة

وهي:

• المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس

التعاون الخليجي التي تتأثر بشكل كبير بالأزمة المالية.

• المجموعة الثانية: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو وفق المتوسطة ومنها مصر والأردن

وتونس، وهذه الدول سيكون تأثير الأزمة عليها قليل.

• المجموعة الثالثة: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا، ويكون تأثير

الأزمة عليها محدود.

[١٥] الشريف، بقة (٢٠٠٩) (٢٥):

أوضحت الدراسة أن الأزمة المالية سبب خسائر مالية فادحة للدول المتقدمة، وتعرض عدد كبير من

مؤسساتها المصرفية للإفلاس والتعثر المالي نتيجة الأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن

الدول النامية تأثرت سلبياً بالأزمة وستؤثر على معدل النمو الاقتصادي الخاص. والذي كان في عام ٢٠٠٨ حوالي

(٢٣) لطفى، علي. "الأزمة المالية العالمية: الأسباب - التداعيات - المواجهة"، جامعة عين شمس، مارس، ٢٠٠٩، ص ١٦ - ١٩.

(٢٤) حشاد، نبيل. "الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، المركز العربي للدراسات والاستثمارات المالية والمصرفية بالقاهرة، ٢٠٠٩، ص ٩ - ١٠.

(٢٥) الشريف، بقة. "حقيقة الأزمة المالية العالمية ومحاطر توظيف فوائض الأموال العربية"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية في الفترة ٤ - ٥ أبريل ٢٠٠٩ شرم الشيخ، مصر، ٢٠٠٩، ص ٨ - ١٢.

٥,٧% ليصل إلى حوالي ٣,٥% عام ٢٠٠٩ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كنتيجة للكساد الاقتصادي في الدول المتقدمة، كذلك تأثرت البورصات في الدول النامية سلبياً. كما أن هذه الدراسة أوضحت أن البورصات العربية تعرضت للخسائر كما هوت البورصات العالمية إلى أدنى المستويات وتقدر خسائر البورصات الخليجية بحوالي ١٥٠ مليار دولار، ناهيك عن الخسائر الناجمة عن توقف العمل في بناء أكثر من ١٥٠ مشروع ضخمة تزيد قيمته عن ٤٨ مليار دولار مخصصة للإسكان السياحي في الإمارات العربية المتحدة، كما أن الإيرادات النفطية تراجعت بنسب كبيرة جراء انخفاض أسعار النفط بين ١٥٠ دولار إلى ٣٨ دولار للبرميل الواحد والتي دفعت بمنظمة الأوبك لمراجعة حجم إنتاجها.

وأبرزت الدراسة أن على الدول العربية ألا تزيد من الثقة في الرأسمالية الحديثة، وألا نسلك سياسة القطيع لأن الرأسمالية الحديثة وبعتراف أنصارها تحمل في طياتها بذور الفناء نتيجة للاختلالات الهيكلية الملازمة لها، ويجب التفكير في نظام جديد بديل قبل أن يقع ويملي علينا التغيير.

[١٦] شحاتة، حسين (٢٠٠٩) (٢٦):

لقد أوضحت هذه الدراسة أن الأزمة المالية أدت إلى الكساد الاقتصادي والإعصار المالي وانهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي والقائم على مفهوم الحرية المطلقة للمعاملات، ومفهوم السيادة لنظام الفائدة فهو الباعث على الادخار والاستثمار والتنمية بالإضافة إلى فصل الدين والأخلاق عن المعاملات.

أبرزت الدراسة أهم الآثار المالية للأزمة والتي تتمثل في انهيار النظام القائم على نظام الفائدة وعلى نظام التجارة في الديون، كما فشلت نظم الاستثمار والتمويل الربوية، وأدى كل هذا إلى عجز في ميزانيات العديد من الحكومات وفرض ضرائب جديدة، كما توقف تمويل الشركات ولاسيما المشروعات الصغيرة وبدأ رواد الرأسمالية ينادون بإصلاح النظام المالي العالمي والاستفادة من نظم التمويل والاستثمار الإسلامية، مثل المشاركة والبيوع والإجارة والاستصناع، وهذا اتفقت معه هذه الدراسة.

[١٧] مجلس الغرف السعودية (٢٠٠٨) (٢٧):

لقد أبرزت هذه الدراسة أن سوق الأسهم السعودية جزء من منظومة السوق المالية العالمية، فبالرغم من عدم تأثرها بالسوق العالمية في الفترة من ٢٠٠٥م وحتى ٢٠٠٧م إلا أن الأزمة الأمريكية ألفت بظلالها عليها في الآونة الأخيرة، وتلقت السوق صدمة نتيجة حالة الهلع التي انبثت أسواق المال العالمية في بداية أزمة الرهن العقاري، فوفقاً للنتائج الربع الأول من عام ٢٠٠٨م شهد سوق الأسهم بالمملكة تراجعاً كبيراً ومفاجئاً في المؤشر العام، حيث وصلت الخسائر لأقصاها خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير يفقد ٣١٨٤ نقطة، ثم بدأت السوق منذ ذلك الوقت تشهد ارتفاعات محدودة تليها انخفاضات كبيرة، حتى سجلت سوق الأسهم قاعاً جديداً في اليوم الأول لاستئناف التداولات بعد إجازة عيد الفطر، وهو أقل مستوى منذ الهبوط الحاد في فبراير ٢٠٠٦م، والذي حل بالأسهم وأثر على مدخرات المواطنين، كما أنه يعتبر أقل مستوى للمؤشر منذ أربع سنوات، حيث خسرت السوق في يوم واحد حوالي ١٤١ مليار ريال من قيمتها السوقية، وانخفضت جميع الأسهم بنسبة ١٠%، ليصل

(٢٦) شحاتة، حسين. "الأزمة المالية آثارها والدروس والعبر المستفادة منها"، جامعة الأزهر، ٢٠٠٩، ص ١٠.
(٢٧) مجلس الغرف السعودية، "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي"، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، أكتوبر، ٢٠٠٨، ص ١٣ - ١٦.

المؤشر إلى ٦٧٢٦ نقطة، في حين كانت أقل قيمة سجلها مؤشر السوق أثناء هبوط فبراير ٢٠٠٦ م هي ٦٧٦٧ نقطة.

كما أن تأثر معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية نتيجة للأزمة المالية العالمية سيكون محدوداً، ويمكن تلافيه في الأجل الطويل، وذلك لسبب جوهري، وهو أن الزيادة في الاستثمارات الداخلية والخارجية نتيجة العوائد النفطية المتراكمة ستقلص أو تلغي الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد الوطني، مما يتيح استمرارية تحقيق القطاعات الاقتصادية المختلفة لمعدلات نمو مناسبة لسنوات مقبلة.

وتتجه الدراسة إلى علاج الأزمة من خلال زيادة الاستثمارات المحلية بجميع أنواعها سواء العامة أو الخاصة، وبالذات الاستثمارات في المشروعات ذات الأثر التشغيلي والتنموي مثل مشروعات الطرق والنقل والعقارات والمشروعات التصديرية إلى جانب العمل على استمرار الجهود المبذولة في دعم التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وبالذات ما يتعلق برفع معدلات نمو الصادرات الوطنية، وخاصة الصادرات غير النفطية، وتوسيع وتنويع أسواقها التصديرية وذلك من خلال الإسراع بتفعيل قرار إنشاء هيئة تنمية الصادرات السعودية.

[١٨] دراسة Tevelde, Dirk. (2008):^(٢٨)

لقد أوضحت هذه الدراسة أن آثار الأزمة العالمية تنتقل إلى الدول النامية من خلال طريقتين أساسيتين هما: **الطريق الأول** : أسواق الأسهم، فنلاحظ أن سوق الأسهم الروسية تتوقف مرتين، وسوق الأسهم الهندية تدهورت وانخفضت بنسبة ٨٪ في اليوم الواحد في نفس الفترة الزمنية لأسواق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل.

أما الطريق الثاني : يتمثل في مجموعة قنوات لانتقال الأثر إلى الدول النامية تتضمن:

- التجارة الخارجية.
- التحويلات المالية للعاملين في الخارج.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الإقراض التجاري والمساعدات الدولية.

وأكدت الدراسة على أن الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الدولي سيتأثر حسابها الجاري ويتعرض لمشاكل مثل دول أفريقيا جنوب الصحراء، التي اتجهت إلى تخفيض معدل الفائدة، كما أن معدلات الصرف ومعدلات التضخم ستتأثر بالأزمة المالية وخصوصاً الدول الأفريقية السالفة الذكر. كما أن الدول التي لديها عجز حكومي مرتفع مثل الهند ستكون في موقف مالي ضعيف، وكذلك الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية.

[١٩] دراسة Behrendt, christina, and et al (2009):^(٢٩)

لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط الهامة تتمثل في :

(28) Te valed, Dirk willem . "The Global Financial Crisis and Developing Countries", Background Note, Overseas Development Institute, U.K, October, 2008, PP. 3 – 6.

(29) Behrendt, Christina and et al. "The Impact of the Financial and Economic Crisis on Arab States: Considerations on Employment and Social Protection Policy Responses", International Labor organization, Beirut, Policy Note, April, 2009, Pp. 1 – 5.

• معظم الأسواق المالية العربية تأثرت سلباً كنتيجة للأزمة المالية العالمية، إلا أن التأثير على الاقتصادي الحقيقي ما زال محدود نسبياً.

• أن المؤشرات الاقتصادية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ومعدل البطالة لعام ٢٠٠٩ تأثرت بالأزمة فأدى ذلك إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٤% في عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٦% عام ٢٠٠٧. إلى جانب زيادة معدل البطالة من حوالي ٩.٤% عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ١١% عام ٢٠٠٩، إلى جانب التهديدات من ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع الديون المحلية والتي تؤثر بشكل كبير على الدول العربية.

• انخفاض مستوى المعيشة للمواطنين، وزيادة مستوى التفاوت في توزيع الدخل إلى جانب فقد كثير من العمال لوظائفهم نتيجة للأزمة، والتي أثرت على دول مجلس التعاون الخليجي.

• انخفاض العوائد من القطاع السياحي، وكذلك انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية كنتيجة للأزمة. واتجهت الدراسة إلى التأكيد على مواجهة الأزمة المالية من خلال زيادة وتعزيز الاستثمار الإقليمي، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، واستخدام آليات لتشجيع وتعزيز فرص التوقف، وتشجيع النمو لصالح الفقراء وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية وتعزيز المساواة بين طبقات المجتمع في الدول العربية.

[٢٠] دراسة (Ocampo, José Antonio and Stephany Griffith (2009)^(٣٠)):

لقد أوضحت هذه الدراسة أن الأزمة المالية العالمية بدأت منذ منتصف عام ٢٠٠٨ نتيجة لأزمة الرهن العقاري، والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف عام ٢٠٠٧، وتعتبر أسوأ أزمة منذ الكساد الكبير، حيث شاع الركود الاقتصادي على المستوى العالمي، وانتقلت الأزمة المالية إلى الدول النامية من خلال القنوات التالية:

• التحويلات المالية للعاملين في الخارج.

• تدفقات رؤوس الأموال، وهي تعتبر أهم قناة انتقلت الأزمة من خلالها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

• التجارة، والتي توسعت بشكل كبير عن الإنتاج العالمي وكانت مصحوبة بالتنوع الكبير في هيكل التجارة.

[٢١] دراسة (Orozco, O., and J. Lesaca (2009)^(٣١)):

أوضحت هذه الدراسة أن العالم العربي كأى جزء من أجزاء العالم تأثر بالأزمة المالية العالمية، لكن الآثار ودرجة التأثير تختلف من دولة لأخرى حسب ظروف الدولة وقطاعاتها. وتمثل التأثير الأولي للأزمة المالية العالمية على أسواق الأوراق المالية والتي تأثرت منذ سبتمبر عام ٢٠٠٨، ولكن التأثير يختلف من دول لأخرى، وذلك اعتماداً على درجة الانفتاح والاندماج بالأسواق المالية الدولية، ومع انخفاض الطلب العالمي والذي برز في بداية عام ٢٠٠٩، أدى إلى حالة من الركود في الأسواق العربية نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط، وانخفاض حجم المبادلات التجارية على المستوى العالمي، وبشكل خاص على صعيد الصادرات والسياحة والتحويلات.

واتجهت الدراسة إلى القول بأن الدول العربية لا بد أن تواجه الأزمة المالية من خلال وضع استراتيجيات للتنمية والحوكمة على المستوى القومي تتركز في:

⁽³⁰⁾ Ocampo, Joisè Antonio and Stephany Griffith. "The Financial Crisis and Its Impact on Developing countries", International Policy Centre For Inclusive growth, Working Paper, No. 53, 2009, Pp. 2 – 9.

⁽³¹⁾ Orozco, Olivia and Javier Lesaca. "Impact of the Global Economic Crisis in Arab Countries: A first Assessment", Casa Arabe Economy and Business Bulletin, Madrid, 2009, Pp. 1 – 6.

• **التعليم والتوظيف:** تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف المحافظة على القطاعات ذات الكثافة العمالية

المرتفعة.

• التنويع الاقتصادي وتشجيع مجتمع المعرفة.

• الشفافية والرقابة.

إلى جانب تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي بين الدول العربية، بالإضافة إلى توطيد

التعاون الدولي بين الدول العربية والدول الأخرى في العالم – أوروبا والدول الصاعدة.

[٢٢] دراسة (Saif, Ibrahim and Farah Choucair (2009) (٣٢):

لقد أبرزت هذه الدراسة الآثار المتعددة للأزمة المالية على الدول العربية والتي تمثلت في انخفاض أسعار النفط، وانخفاض حجم الصادرات، تدهور أسعار الأسهم في البورصات العالمية والعربية، وانخفاض التحويلات المالية للعاملين في الخارج، إلى جانب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر.

أوضحت الدراسة أيضاً الإجراءات التي قامت بها الدول العربية مثل دول مجلس التعاون الخليجي والتي قامت بإعداد حزمة من الإجراءات التي من شأنها تخصيص الكفاء للموارد لاستدامة الأداء الاقتصادي، وهناك بعض الدول العربية غير قادرة على وضع إجراءات لمواجهة التداعيات المختلفة للأزمة المالية نتيجة لقيود الموازنة وضعف الموارد المالية إلى جانب ضعف المؤسسات.

[٢٣] دراسة (Naudè; Wim. (2009 (٣٣):

لقد تناولت هذه الدراسة الخلفية النظرية لتطور الأزمة المالية العالمية، وكذلك التأثير على الدول النامية، وأوضحت أن هناك ثلاث قنوات لانتقال أثر الأزمة المالية العالمية إلى الدول النامية وتتمثل في:

• الاخفاقات المصرفية والتخفيضات في الإقراض المحلي.

• التخفيض في عائدات التصدير.

• التخفيض في التدفقات المالية إلى الدول النامية.

وانتهت هذه الدراسة إلى تناول ردود (استجابات) الدول النامية وكذلك المتقدمة للأزمة المالية العالمية الواجب إتباعها لمعالجة التأثيرات المتباينة للأزمة المالية سواء كانت استجابة فورية التي تركز على احتواء الذعر المالي، أو على المدى القصير من خلال الضمانات الحكومية للودائع البنكية، أو على المدى الطويل من خلال التنمية المالية المحلية.

مما سبق يمكن القول أن الدراسات السابقة التي تناولت الأزمة المالية العالمية بحثت مفهوم الأزمة وتشخيصها بشكل كبير ولكن دون تناول التأثير بشكل واضح واستخدام البيانات المتاحة على اقتصاديات الدول العربية، وهذه الدراسات كاتن تستفيض في بيان مفهوم الأزمة وطرق العلاج للأزمة دون التحليل والعمق في بيان الأثر، وهذه الدراسات غالبيتها ذات مضمون متشابه وإن اختلفت في الدراسات الأجنبية، والدراسة الحالية والتي نحن بصدد تناول الأثر بشكل تحليلي مقارنة مع باين دور الفكر الإسلامي في العلاج.

(32) Saif, Ibrahim and Farah Choucair. "Arab Countries Stubble in the Face of Growing Economic Crisis", Carnegie Endowment for International Peace, May, 2009, Pp. 1 – 4.

(33) Naudè, Wim. "The Financial Crisis of 2008 and the developing countries", Discussion Paper, No. 2009/01, World Institute for development Economics Research, United nations University, Helsinki, Finland, Pp. 1 – 5.

٣/١ آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية:

لقد شهد بداية القرن الحادي والعشرين ارتفاع كبير في أسعار النفط، كانت بمثابة "طفرة بترولية" بين عامي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٨م، والتي كان لها أثرها الإيجابي على دخول الدول العربية المصدرة للنفط، وبشكل خاص دول الخليج، فأسعار النفط والغاز وصلت إلى أرقام كبيرة جداً وتزايدت بالتالي الاحتياطيات من الصرف الأجنبي والسيولة أثناء تلك السنوات، ووصلت معدلات النمو إلى حوالي ١٠% في دول الخليج، وحوالي ٦% تقريباً في الدول العربية الأخرى، وبناءً على ذلك تضاعف نصيب الفرد من الدخل، كما أن ارتفاع مستويات السيولة سمح للدول المصدرة للنفط أن تنوع صناعاتها وإنشاء عدد كبير من مشروعات البنية التحتية وخلق فرص العمل، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي والتي استفادت منه الدول العربية المجاورة وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل (٣٤).

إلا أن الدول العربية فقدت تفاجأت بالأزمة المالية العالمية في سبتمبر عام ٢٠٠٨، وحدث انخفاض كبير في النفط والغذاء والتمويل، والتي عرفت بأزمة (The Three Fs)^(٣٥)، وأثر ذلك على البلدان العربية التي تضع خطط استثمار طموحة وخطط اقتصادية خلال فترة الازدهار، أما الدول العربية الأخرى واجهت الأزمة بعد فترة طويلة من الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، بالإضافة إلى التحرير الاقتصادي والتجاري والحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد.

وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت بشكل كبير على الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، ولم تنج الدول العربية من تداعياتها إلا أن تأثيرها حتى الآن محدود نسبياً على بعض البلدان العربية. وأحد الأمثلة البارزة في هذا الشأن أزمة "إمارة دبي"، والتي تعرضت بشكل كبير لاتجاهات السوق العالمية، مع ذلك، في الوقت الحاضر فإن العالم العربي في وضع جيد نسبياً يؤهله لمواجهة بعض التحديات الأكثر إلحاحاً في العالم والتمثلة في الاضطرابات الاقتصادية في المدى القصير، وهذا يرجع إلى أسباب عديدة: (أ) على مدى السنوات الماضية، استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من الدخول غير المتوقعة المستمدة من ارتفاع أسعار النفط، (ب) إدارة دول مجلس التعاون الخليجي لأصولهم المالية بحكمة إلى حد ما. (ج) أن الاقتصاديات العربية الأخرى ذات روابط ضعيفة بالاقتصاد العالمي.

ومع ذلك، هناك أسباب للاعتقاد بأن الكساد الاقتصادي في مناطق العالم وخصوصاً أمريكا الشمالية، أوروبا، وجنوب شرق آسيا سوف ينتشر ويسود في نهاية المطاف إلى البلدان العربية، والعامل الحاسم يتمثل في تطور أسعار النفط - أسعار النفط تحول حول ٤٠ دولار للبرميل الواحد - في بداية الأزمة وتذبذب ما بين ٧٠ - ٨٠ دولار للبرميل الواحد وهذا يؤثر على النمو المحتمل لدول منطقة الخليج والعالم العربي ككل، بالإضافة إلى ذلك أن المنطقة العربية تواجه عدد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي منها زيادة البطالة في الاقتصاد العربي، تزايد معدلات الفقر، انخفاض النمو الاقتصادي، انخفاض التحويلات الخاصة بالعاملين بالخارج وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى التأثير السلبي على موازين مدفوعات الدول العربية وماليتها العامة.

(34) UNDP. "Arab Human Development Report: Challenges to Economic Security", 2009, P. 109.

(35) Food, Fuel and Finance.

وفي هذا المبحث من هذه الدراسة سوف نوضح ونبين الآثار المختلفة للأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية، وهي كما يلي:

١/٣/١ أثر الأزمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية:

إن الأزمة المالية العالمية كانت لها تداعياتها السلبية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث انخفض معدل النمو الحقيقي في العالم إلى حوالي ٣,٢% في عام ٢٠٠٨، في حين كان تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول النامية، واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى كان أقل حدة، حيث انخفض معدل النمو فيها من حوالي ٧,٥% عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ١,١% عام ٢٠٠٨. وقد انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١,١% عام ٢٠٠٨ بعد أن كان ٣,٦% عام ٢٠٠٤، على الرغم من قيام الاحتياط الفيدرالي بتخفيضات متتالية في سعر الفائدة وضح السيولة في الجهاز المصرفي، إلا أن أجواء عدم اليقين وانعدام الثقة أدت إلى تقييد الائتمان المصرفي وشيوع ثقافة تجنب المخاطر بين المصارف والمؤسسات المالية، ودخلت الولايات المتحدة في فترة الركود الاقتصادي. كذلك انخفض معدل النمو في منطقة اليورو إلى حوالي ٠,٩% بعد أن كان معدل النمو ٢,٩% في عام ٢٠٠٦، وهذا كان نتيجة لتأثر البنوك الأوروبية بالخسائر التي تحملتها نتيجة لانكشاف استثماراتها في الولايات المتحدة، والانخفاض الحاد في قيمة أسواق الأوراق المالية الأوروبية، في الولايات المتحدة، والانخفاض الحاد في قيم أسواق الأوراق المالية الأوروبية، وتراجع الاستثمارات في سوق العقارات، كذلك تأثر الاقتصاد اليابان والذي حقق معدل نمو سالب بلغ حوالي -٠,٦% في عام ٢٠٠٨، كذلك انخفض معدل النمو في الدول الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع، والذي وصل إلى حوالي ١,٥% بعد أن كان حوالي ٥,٩% عام ٢٠٠٤. وإذا نظرنا إلى دول منطقة الشرق الأوسط التي تشمل معظم الدول العربية، الذي استمر الأداء الاقتصادي فيها بشكل جيد، إلا أن معدل النمو انخفض إلى حوالي ٥,٩% عام ٢٠٠٨ بعد أن كان معدل النمو حوالي ٦,٣% عام ٢٠٠٧ وهذا يوضحه الجدول (١).

جدول (١) معدلات النمو الحقيقي في العالم (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)

(نسبة مئوية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٣,٢	٥,٢	٥,١	٤,٥	٤,٩	العالم
٠,٩	٢,٧	٣,٠	٢,٦	٣,٢	الدول المتقدمة
١,١	٢,٠	٢,٨	٢,٩	٣,٦	الولايات المتحدة
٠,٩	٢,٧	٢	١,٧	٢,٢	منطقة اليورو
٠,٧	٣,٠	٢,٨	٢,١	٢,٨	المملكة المتحدة
٠,٦-	٢,٤	٢,٠	١,٩	٢,٧	اليابان
٠,٥	٢,٧	٣,١	٢,٩	٣,١	كندا
١,٦	٤,٧	٣,٨	٣,٢	٤,١	الدول المتقدمة الأخرى
١,٥	٥,٧	٥,٦	٤,٨	٥,٩	الدول الآسيوية حديثة التصنيع

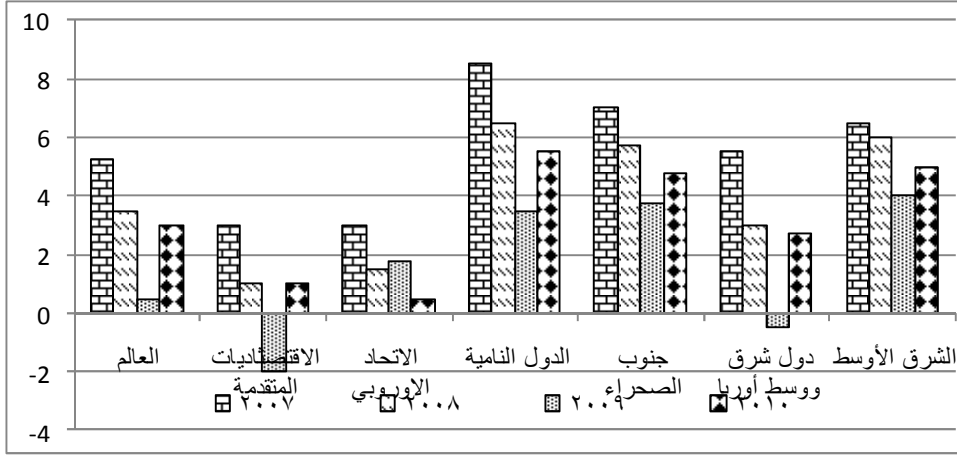
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٢,١	٤,٠	٢,٨	٢,٨	٣,٨	أستراليا
٦,١	٨,٣	٨,٠	٧,١	٧,٥	الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
٥,٢	٦,٢	٦,١	٥,٨	٦,٧	أفريقيا
٢,٩	٥,٤	٦,٦	٦,٠	٧,٣	وسط وشرق أوروبا
٥,٥	٨,٦	٨,٤	٦,٧	٨,٢	رابطة الدول المستقلة
٧,٧	١٠,٦	٩,٨	٩,٠	٨,٦	الدول النامية الآسيوية
٩,٠	١٣,٠	١١,٦	١٠,٤	١٠,١	الصين
٧,٣	٩,٣	٩,٨	٩,٢	٧,٩	الهند
٥,٩	٦,٣	٥,٧	٥,٨	٦,٠	الشرق الأوسط
٤,٢	٥,٧	٥,٧	٤,٧	٦,٠	نصف الكرة الغربي
٥,١	٥,٧	٤,٠	٣,٢	٥,٧	البرازيل
١,٣	٣,٣	٥,١	٣,٢	٤,٠	المكسيك

المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصادي العالمي"، أبريل، ٢٠٠٩.

والتأثير السلبي للأزمة المالية على النمو الاقتصادي كان محسوساً في بداية عام ٢٠٠٩ استناداً إلى تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو. فمعدلات النمو في الناتج المحلي العالمي انخفض إلى ٠,٥% عام ٢٠٠٩ من ٣,٥% تقريباً في عام ٢٠٠٨ وحوالي ٥% عام ٢٠٠٧ كما يتضح من الشكل (٢) فطبقاً للشكل التالي نلاحظ أن الاقتصاديات المتقدمة لها في ذلك الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دول شرق ووسط أوروبا تواجه الانكماش الاقتصادي في عام ٢٠٠٩، أما النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط فقد انخفض إلى أكثر من ٢ نقطة مئوية ليصل إلى حوالي ٤% في عام ٢٠٠٩ من حوالي ٦% في عام ٢٠٠٨، ومع ذلك فإن هذا النمو مازال معدل أعلى مما كانت عليه في أي منطقة أخرى في نفس هذا العام، وهذا يمكن القول أن هناك تطورات جيدة في معدلات النمو الاقتصادي والتي من المتوقع أن تكون جيدة في عام ٢٠١٠.

شكل رقم (٢)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي باستخدام تعادل القوة الشرائية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)

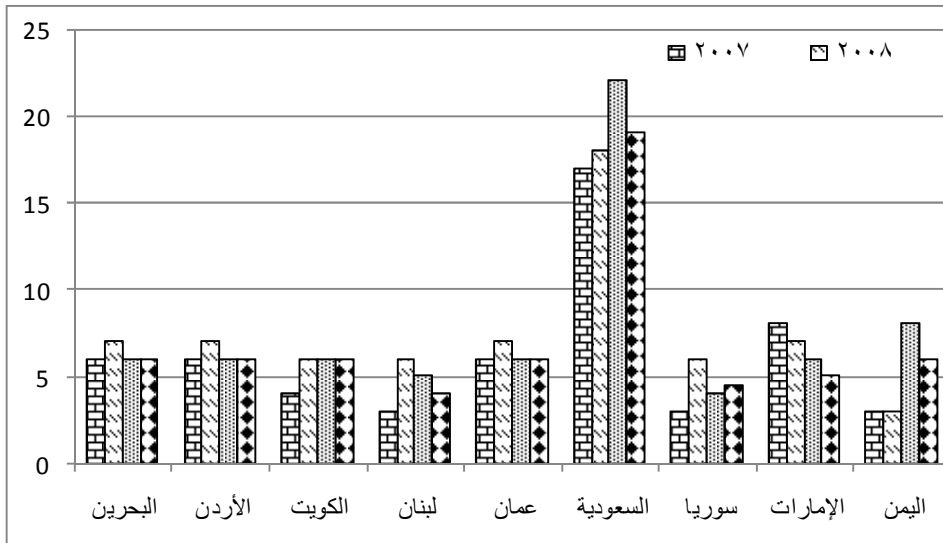


المصدر: صندوق النقد الدولي، المؤشرات الاقتصادية العالمية، يناير ٢٠٠٩.

وبالنسبة لغالبية الدول العربية، تقديرات صندوق النقد الدولي توضح انخفاض معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨، باستثناء سوريا واليمن وقطر والتي نمت فيها معدل النمو وبشكل كبير في عام ٢٠٠٩ طبقاً للشكل (٣) شهدت المملكة العربية السعودية تباطؤ في معدلات النمو لأكثر من ١,٥ نقطة مئوية، والذي يصل إلى حوالي ٤% في عام ٢٠٠٩، وهو أدنى معدل نمو متوقع بين الدول العربية. على الجانب الآخر، نلاحظ أن كل من اليمن وقطر من المتوقع أن تزيد معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤ نقطة مئوية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، لكن سينخفض في عام ٢٠١٠.

شكل رقم (٣)

معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)



المصدر: صندوق النقد الدولي، الاتجاهات الاقتصادية العالمية، أكتوبر ٢٠٠٨.

٢/٣/١ الأثر الأزمة على أسعار السلع والنفط والتضخم:

إذا نظرنا إلى الجدول (٢) نلاحظ أن معدل التضخم ارتفع في الدول المتقدمة مقاساً بأسعار المستهلك من حوالي ٢.٣% عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣.٤% عام ٢٠٠٨، على الجانب الآخر نجد أن معدل التضخم في الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة ارتفع من حوالي ٥.٧% عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٩.٣% عام ٢٠٠٨. أما منطقة الشرق الأوسط والتي تقع فيها معظم الدول العربية نلاحظ استمرار الاتجاهات التصاعدية لمعدلات التضخم من حوالي ٦.٢% عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٥.٦% عام ٢٠٠٨، وهذا يرجع إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية الأساسية والمدخلات الوسيطة، في ضوء الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي في الدول العربية المصدرة للنفط بوجه خاص. كما أن ارتفاع تكلفة استيراد النفط أدت إلى حدة الضغوط التضخمية في الدول العربية المستوردة للنفط.

جدول رقم (٢) معدلات التضخم في العالم (أسعار المستهلك) (٢٠٠٨ - ٢٠٠٥)

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الدول المتقدمة:	٢,٣	٢,٤	٢,٢	٣,٤
الولايات المتحدة	٣,٤	٣,٢	٢,٩	٣,٨
منطقة اليورو	٢,٢	٢,٢	٢,١	٣,٣
المملكة المتحدة	٢,٠	٢,٣	٢,٣	٣,٦
اليابان	-٠,٣	٠,٣	٠,٠	١,٤
كندا	٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,٤
الدول المتقدمة الأخرى	٢,١	٢,١	٢,١	٣,٨
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	٢,٢	١,٦	٢,٢	٢,٨
أستراليا	٢,٧	٣,٥	٢,٣	٤,٤
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	٥,٧	٥,٤	٦,٤	٩,٣
أفريقيا	٧,١	٦,٣	٦,٣	١٠,١
وسط وشرق أوروبا	٥,٦	٥,٧	٦,١	٨,٠
رابطة الدول المستقلة	١٢,١	٩,٤	٩,٧	١٥,٦
الدول النامية الآسيوية	٣,٨	٤,٢	٥,٤	٧,٤
الشرق الأوسط	٦,٢	٦,٨	١٠,٥	١٥,٦
نصف الكرة الغربي	٦,٣	٥,٣	٥,٤	٧,٩

المصدر: صندوق النقد الدولي، الاتجاهات الاقتصادية العالمية، ٢٠٠٨.

ولقد ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير ووصلت إلى حوالي ١٤٠ دولار للبرميل في يوليو ٢٠٠٨، لكن

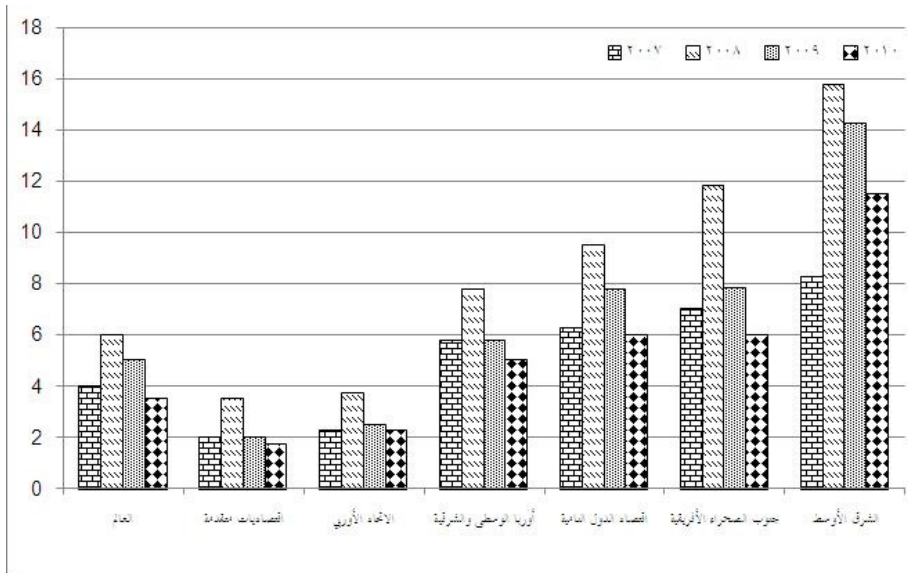
انخفضت هذه الأسعار من يوليو ٢٠٠٨ ووصلت إلى حوالي ٤٠ دولار للبرميل في يناير ٢٠٠٩.

واستجابة لأسعار النفط المنخفضة قامت منظمة الدول المصدرة للبترو (OPEC) بالإعلان عن تخفيض الإنتاج اليومي من النفط إلى حوالي ٤.٢ مليون برميل بداية من يناير عام ٢٠٠٩ مقارنة بمستويات الإنتاج في سبتمبر عام ٢٠٠٨. أنه أثبتت أن المصدرين للنفط يحتاجون في المتوسط لحوالي ٥٧ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٨ لكي يحافظوا على الموازنة المالية (الميزان المالي) وتحقيق فائض في الميزانية، وتظل كما هي في عام ٢٠٠٨، النمو ف يدول مجلس التعاون الخليجي أصبح عامل ضغط لو أسعار البترول استمرت في الانخفاض.

انخفاض أسعار السلع والوقود كان له أثر إيجابي على موازنات القطاع الأسرى الخاص، والمعتقد أنه كان هناك ضغط ناتج من الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة والغذاء في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى جانب عدم ارتفاع مستويات المعيشة والأجور لم تزد، إلا أن الدعم للمستهلك انخفض بشكل كبير ناتج من الضغوط المتزايدة على الميزانية، هذا الانخفاض في أسعار البترول أزال بعض الضغوط على الموازنات العامة لتلك الدول التي تستخدم دعم الوقود والغذاء كأحد سياسات الحماية الاجتماعية في دول المنطقة العربية، والتي منها مصر وغيرها من الدول العربية.

ومع انخفاض أسعار النفط والغذاء بشكل كبير، فإن معدلات التضخم الإقليمية كما يتضح في الشكل (٤) من المقترح أن تنخفض في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ لتصل إلى حوالي ١٤% و ١١% على التوالي. مع ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض المقترح فإن معدلات التضخم في المنطقة من المتوقع أن تظل عند مستويات مرتفعة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، لأكثر من ٢.٥ مرة من المتوسط العالمي (كان معدل التضخم ٦% عام ٢٠٠٩ في دول العالم) ^(٣٦).

شكل رقم (٤) متوسط التضخم للسعر الإقليمي للمستهلك (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)



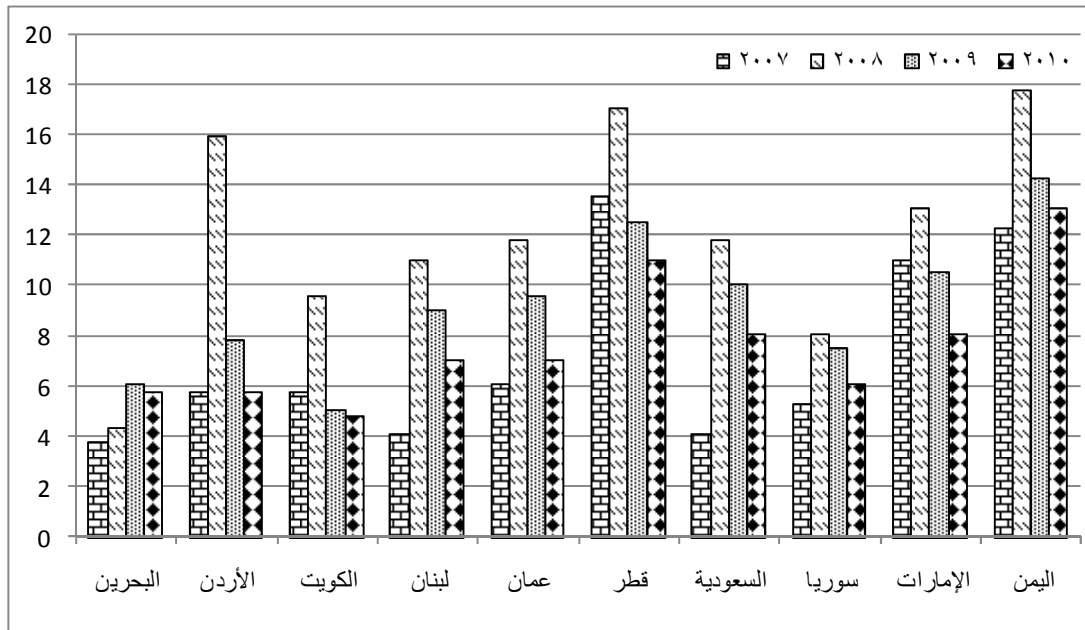
المصدر: صندوق النقد الدولي، الاتجاهات الاقتصادية والعالمية، أكتوبر ٢٠٠٨.

وتختلف معدلات التضخم بين الدول العربية بشكل كبير، حيث نلاحظ أن متوسط معدلات التضخم في المنطقة العربية في عام ٢٠٠٨ تتراوح بين ٤% في البحرين إلى حوالي ١٧% في اليمن كما يتضح في الشكل (٥)

⁽³⁶⁾ IMF, Regional Outlook Middle east and Central Asia, Washington, DC, October, 2008, P.11
- IMF, World Economic Outlook, Washington, DC, January, 2009, P. 12.

وأن السبب الأساسي في ارتفاع معدلات التضخم في المنطقة العربية، يرجع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والوقود، والطلب المتزايد نتيجة قصور العرض وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي يؤثر على عدد من الدول التي ترتبط عملاتها الوطنية بشكل كبير مع الدولار الأمريكي، وأنه تم إثبات أن الزيادات في أسعار السلع الغذائية كانت أحد الأسباب الرئيسية في زيادة التضخم الإقليمي، حيث أن المنتجات الغذائية تساهم بنسبة كبيرة في سلة الاستهلاك⁽³⁷⁾. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار السلع استفاد منه المنتجين والمستثمرين، إلا أن الأجور لا تزيد بنفس زيادة أسعار الوقود والغذاء، وهذا من شأنه أن يزيد من مساحة الفقر في الدول العربية ويزيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

شكل رقم (٥) متوسط معدلات التضخم في الدول العربية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)



المصدر : صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاتجاهات الاقتصادية العالمية، أكتوبر ٢٠٠٨.

٣/٣/١ أثر الأزمة المالية على صناديق الثروة السيادية:

إن الأعراض الأولى للأزمة المالية العالمية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ مع اندلاع أزمة الرهن العقاري، والتي انتشرت بسرعة عبر النظام المالي الأوروبي، وفي المقام الأول في بريطانيا. في البداية أنه لا يبدو أن هناك سبباً للانزعاج في العالم العربي، فقد أكد كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الأنظمة المالية العربية تعرضت بشكل قليل لنظام التمويل العالمي، وبالتالي لتلك الأصول السامة التي تسببت في الأزمة الائتمانية والمصرفية في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن هناك عدد من صناديق الثروة السيادية من دول الخليج، والتي كانت قد خزنت جزء كبير من السيولة المتراكمة في هذه البلدان أثناء سنوات الازدهار، وقد جاءت الأزمة المالية وأثرت على البنوك الأمريكية والمؤسسات المالية، فالتجهت الحكومة الأمريكية إلى إعادة رسملة بعض البنوك الأمريكية والمؤسسات المالية المتضررة من أزمة الرهن العقاري. ويقدر أن ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ قامت البلدان العربية وخصوصاً

⁽³⁷⁾ IMF, Regional outlook, Op. Cit., 2008, P. 12.

دول الخليج باستثمار ١٠٠ بليون دولار من صناديق الثروة السيادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. الهيئة العامة للاستثمار في الكويت وهيئة أبو ظبي للاستثمار مع مؤسسة الخليج للاستثمار حوالي ١٤,٥ بليون دولار لإنقاذ مجموعة سيتي جروب ، في حين أن الكويت زودت أيضاً الأموال لإنقاذ بنك ميريل لينيش في فبراير ويونيو ، كما استثمرت قطر في بنك باركليز وكريدي سويس ، التي أعلنت إفلاسها في سبتمبر ٢٠٠٨ ، ودعمت الخسائر على الصناديق السيادية ، والتي كانت تنوي تأمينها قبل بضعة أشهر.

وقد قدر صندوق النقد الدولي قيمة الخسائر في صناديق الثروة السيادية حوالي ٤ مليارات دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٨^(٣٨)، فالخسائر الفادحة التي سجلتها كلا من صناديق الثروة السيادية ورأس المال الخاص العربي في الأسواق المالية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، هذا يعني أن سوق الأوراق المالية تأثرت كثيراً في سبتمبر عام ٢٠٠٨ وتأثرت غالبية أسواق الأسهم في الشرق الأوسط. وبعد إفلاس ليمان برادرز في الولايات المتحدة الأمريكية ، تعرضت أسواق المال في الدول العربية لتدهور كبير بداية من ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ حيث انخفضت سوق الأسهم السعودية إلى حوالي ٦.٥% ، الدوحة بنسبة ٧% ، الكويت ٣% ، وأبو ظبي ٤.٣٥% وعدد معين من الأسواق مثل الكويت كان الإغلاق لعدد من الأيام لتجنب انتشار الذعر^(٣٩).

١/٣/٤ انخفاض الاستثمارات وانفجار فقاعة العقارات:

هناك قضية أخرى برزت من الأزمة المالية العالمية وأثرت على الدول العربية وتمثلت هذه القضية في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر. فالأزمة التي واجهت الشركات الأوروبية والأمريكية أبطأت من استثماراتها المنفذة في الدول العربية. طبقاً للبنك الدولي في تقريره في ٥ أكتوبر عام ٢٠٠٩. أكد على أن التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية انخفض بشكل كبير وخصوصاً في عام ٢٠٠٩. ويشير التقرير إلى أن هناك انتعاش في عام ٢٠١٠ ، لكن سيظل الاقتصاد العالمي في وضع إلى حد ما أقل من المستويات السابقة على الأزمة^(٤٠).

واستناداً لما سبق ، فإن هذا سيتأثر به سوق العقارات في كثير من دول الخليج وشمال أفريقيا. حيث ألغى أكثر من ٦٧٥ مشروعاً عقارياً في دول الخليج ، ٧٥% من هذه المشروعات في الإمارات العربية المتحدة وخصوصاً في دبي. فالمضاربات العقارية وصلت إلى ارتفاعات كبيرة في السنوات الحديثة في دبي - حيث تمثل قطاعات التشييد والبناء والعقارات نسبة ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي - وبالتالي فإن دبي عانت كثيراً من الانخفاضات في أسعار المنازل.

من ناحية أخرى ، فإن تقديرات صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية غير المصدرة للنفط انخفض بنحو ١١ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وهذا يعزى إلى انخفاض الائتمان وقيود التمويل ونقص السيولة المحلية^(٤١).

تأثرت صناعات التشييد والبناء والعقارات في شمال أفريقيا أيضاً بالأزمة المالية العالمية ، فعلى سبيل المثال المغرب اتجهت الشركات الأوروبية وكذلك صناديق الاستثمار الخليجية إلى زيادة استثماراتها في المغرب في تلك

(38) Orozco, Olivia and Javier Lesaca, "Impact of the Global Economic ...", op. cit., pp. 3 – 4.

(39) Ibid, p. 4.

(40) World Bank. "MENA Economic Developments and Prospects", Washington, October, 2009, p. 30.

(41) IMF. Regional Economic Outlook: Middle East and Center Asia, Washington, May, 2009, p. 19.

الصناعات في السنوات الحديثة ، لكن مع تأثر العالم بالأزمة المالية تأثرت المغرب أيضاً بما فاتجته الاستثمارات في المغرب إلى الانخفاض بحوالي ٦% عام ٢٠٠٩^(٤٢).

التراجع الحاد في النمو في دول الخليج كان له أثر سلبي على الاستثمارات الإقليمية البينية ، حيث أن عدد كبير من صناديق الاستثمار والشركات تطورت ونمت في دول شمال أفريقيا بجانب المغرب ، تأثرت الجزائر بانخفاض الاستثمارات العربية. فمجموعة إعمار الإماراتية، وهي من إحدى الشركات الضخمة في مجال التشييد والبناء في الخليج ، قد أعلنت في يونيو عام ٢٠٠٩ إغلاق نشاطها في الجزائر. حيث ارتبطت بمشروعات كثيرة بلغت قيمتها ٢٠ مليار دولار. وهذه الشركة حققت خسائر بلغت ٣٥١ مليار دولار في ثلاثة أشهر فقط في بداية عام ٢٠٠٩^(٤٣).

٥/٣/١ انخفاض في التحويلات المالية والسياحية:

جنباً إلى جنب مع انخفاض في الاستثمارات الأجنبية ، فالدول العربية غير المصدرة للنفط تعرضت أيضاً لنكسات اقتصادية حادة بسبب انخفاض التحويلات المالية للعاملين بالخارج ، وانخفاض عدد السائحين. وهذه المشكلة الأخيرة أثرت سلباً على الدول العربية غير المصدرة للنفط لأن هذه الدول تعتمد على الإيرادات السياحية بشكل كبير كمصدر من مصادر الدخل.

فالانخفاض في التحويلات الخاصة بالعاملين في الخارج يرجع بشكل أساسي إلى اضطراب الآلاف من العاملين في الخارج إلى ترك وظائفهم سواء في أوروبا والخليج. فطبقاً للبنك الدولي فإن الدول العربية تعاني من هذا الانخفاض قبل بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية أو آسيا أو أفريقيا جنوب الصحراء^(٤٤).

تعتبر مصر هي الدول الخامسة التي تتلقى تحويلات مالية من العاملين في الخارج ، كذلك دول المغرب والأردن ولبنان واليمن تعتمد على هذه التحويلات ، وتمثل هذه التحويلات حوالي ٥٠% في لبنان ، ٦٠% في الأردن من العاملين في دول الخليج. وكذلك مصر أكثر من ٦٠% من التحويلات المالية تأتي من دول الخليج. وبالتالي فإن هذه الدول يتأثرون بالجمود الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط. وقد بلغ عدد العمال العائدين من الخليج في عام ٢٠٠٩ حوالي ٧٠٠٠ عامل.

وفي مجال السياحة ، أكدت منظمة السياحة العالمية في يونيو ٢٠٠٩ أن السياحة في الشرق الأوسط انخفضت بشكل كبير في بداية عام ٢٠٠٩ ، وقد تلقت دول الشرق الأوسط حوالي ١٨% من السياح. وأكد تقرير البنك المركزي المصري أن العائدات من السياحة انخفضت بحوالي ١٧,٣% في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. لكن السياحة في دول شمال أفريقيا لم تنخفض بل في الحقيقة زادت بنسبة ٦%.

٦/٣/١ الانخفاض المحتمل في مساعدة التنمية الرسمية والمساعدة الدولية:

تحتاج الدول النامية بشكل عام إلى تدفقات مالية من جميع أنحاء العالم لتسهيل وتعجيل النمو الاقتصادي والتجارة والتنمية. هذه التدفقات تشمل مساعدة التنمية الرسمية ، تدفقات الاستثمار (والذي يشمل الاستثمار في

(42) Orozco, Olivia and Javier Lesaca, "Impact of the Global Economic...", op. cit., p.6.

(43) Ibid, p. 6.

(44) Cali, M., I. Massa, and D. W. Tevelde (2008). "The Global Financial Crisis: Financial Flows to Developing Countries Set to Fall by One Quarter". ODI Report. London: overseas Development Institute. Available at: www.odi.org.uk/resources/details.asp?id=2523&title=global-financial-flows-developing-countries-set-fall-by-one-quarter.

محفظة الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر) وائتمانات التجارة وتدفقات التحويلات المالية. كل هذه المجموعة ستتأثر سلبياً بالأزمة المالية. وقد قدر كلا من كالي ماسا وتي فيلدي (2008) Cali, Messa and Tevelde الانخفاض في الموارد المالية للبلدان النامية بحوالي ٣٠٠ بليون دولار ، وقد يصل إلى أعلى تقدير إلى حوالي ٤٠٠ بليون دولار^(٤٥).

وقد بلغت تدفقات رؤوس الأموال الرسمية حوالي ٥٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ، وبلغت ذروتها في عام ٢٠٠٥ وكانت حوالي ١٠٧ مليار دولار ، وانخفضت قليلاً ووصلت إلى حوالي ١٠٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. ولكن الخطر الحقيقي يكمن لو انخفضت تلك المساعدات الرسمية للتنمية عن الدول النامية بشكل عام ، وهذا سيؤدي إلى مزيد من الركود الاقتصادي العالمي^(٤٦).

أما إذا نظرنا إلى المنطقة العربية ، نلاحظ أن دول المنطقة سوف تواجه ضغوط متزايدة نتيجة للأزمة المالية العالمية ، وخصوصاً في مجال مساعدات التنمية الرسمية والدولية ، فعدد كبير من دول الوطن العربي يعتمد على المساعدة الخارجية مثل اليمن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق والأردن وسوريا. فمثلاً نلاحظ أن اليمن تمثل المساعدة الخارجية لها حوالي ١.١% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ ، وانخفضت إلى حوالي ٠.٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩^(٤٧).

٧/٣/١ الأثر على القطاع المصرفي العربي:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ، تولد خوف كبير في جميع أنحاء العالم كنتيجة لانتقال العدوى المالية Financial Contagion ، وتمثل الخطر في أن المؤسسات المالية في الدول النامية ستتأثر سلبياً بالأزمة المالية ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، ويتمثل الطريق المباشر في أن البنوك في الدول النامية قد تتأثر على مدى ما لديهم من الأصول الملوثة بالرهون العقارية عالية المخاطر ، ونلاحظ أن البنوك في الدول النامية لديها علاقات محدودة مع البنوك الدولية ، بشكل لا يظهر قلق كبير. والبنوك المملوكة للخارج في الدول النامية ليست من اللاعبين الأساسيين في معظم دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

ومع ذلك ، هناك تهديد خطير غير مباشر من خلال الانخفاضات الكبيرة في أسعار سوق الأسهم وأسعار العقارات ، وهذا يحد ويقلل من رؤوس أموال البنوك والشركات الضخمة الأخرى ، وهذا بسبب مشاكل السيولة. في مثل هذه الحالات من المحتمل أن تخفض البنوك من عمليات الإقراض لكي تدعم رأس مالهم. وفي أسوأ السيناريوهات ، قد تواجه البنوك مشاكل في السيولة وتحتاج إلى تدعيم حكوماتهم لإعادة تمويلهم ، إلى جانب التخفيضات في عمليات الإقراض البنكي سيؤثر على الاستثمار ، وتنخفض معدلات النمو ، وتزيد معدلات البطالة. وفي النهاية سيقود ذلك إلى انخفاض في الطلب الذي سيقبل بدوره النمو الاقتصادي ، والذي سيجرم في النهاية إلى إيرادات حكومي منخفضة ، وبالتالي سيؤثر على أدوات الحكومة في مكافحة الفقر.

(45) - Naudé, Wim. "The Financial Crisis of 2008", Op. Cit., pp. 11-12.

- UNCTAD. "World Investment Report", Geneva, United Nations, 2008, pp. 32-33.

(46) في حضم الأزمة المالية العالمية تعرضت اليونان لأزمة ديون وحدث ركود اقتصادي كبير بها، وبلغت مساعدة الاتحاد الأوروبي لها أكثر من ١٠٠ مليار يورو ، وهناك دول تتجه قريباً إلى هذه الأزمة والتي منها البرتغال وأسبانيا.

(47) IMF. "The Implications of The Global Financial Crisis for Low-Income Countries", Washington, DC, 2009, p. 56.

وإذا نظرنا إلى القطاع المصرفي العربي نلاحظ أنه يتكون من حوالي ٥٠٠ بنك ومؤسسة مالية ، حيث تشكل كل من البنوك التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية وكذلك المصارف المتخصصة الأخرى المكونات الأساسية للقطاع المصرفي العربي ، وفي هذا السياق يلاحظ تواجد العدد الأكبر من البنوك العربية في دول مثل لبنان ٦٣ بنكا ، والإمارات ٥٢ بنكا ، والبحرين ٢٧ بنكا ، ومصر ٣٩ بنكا ، علماً بأن البنوك التجارية التقليدية ما زالت تهيمن على الجزء الأكبر من إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي في الدول العربية^(٤٨).

ويجب الإشارة إلى أن القطاع المصرفي في غالبية الدول العربية قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية ، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨ حقق نتائج جيدة في ظل الرواج الاقتصادي الذي شهدته الدول العربية ، وهذا يرجع إلى الارتفاع الكبير في حجم السيولة النقدية المدفوعة بارتفاع إيرادات النفط للدول المصدرة للنفط بالإضافة إلى إتباعها سياسة إعادة تدوير هذه الفوائض في بعض الدول العربية التي تمكنت من تطوير مناخها الاستثماري كمصر والمغرب وتونس والأردن وجيبوتي. وقد ساهمت جهود الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في رفع كفاءة القطاع المصرفي ودعم ملاءته المالية من خلال تحديث الإطار التنظيمي والتشريعي ومراجعته بما يحقق التنافس في تقديم الخدمات المصرفية والمالية محلياً ودولياً.

وإذا نظرنا إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي المحلي في الدول العربية يمكن تحديدها من خلال قناتين رئيسيتين ، أولهما تتعلق بسياسة اقتراض المصارف والمؤسسات المالية العربية من المؤسسات والمصارف الدولية والقناة الأخرى تتعلق بتواجد المصارف الأجنبية في السوق المصرفية وحجم حصتها من السوق المحلية. ففيما يتعلق بسياسة اقتراض القطاع من المصارف الدولية ، أظهرت بيانات بنك التسويات الدولية إلى ارتفاع الرصيد القائم من القروض المصرفية الدولية على الاقتصاديات العربية بنسبة بلغت نحو ١٨% خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨ ، ليصل إلى نحو ٣٠٩ مليار دولار وهو ما يعادل نحو ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. وفي هذا السياق تعد دول مجلس التعاون الخليجي أكثر الدول العربية اقتراضاً من المصارف الدولية ، حيث بلغ رصيد قروض هذه المجموعة نحو ٢٢٢ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ ، وتشكل حصة القطاع الخاص غير المصرفي بنحو ٦٠% من هذا الرصيد. كما جاءت مجموعة الدول الغير نفطية في المرتبة الثانية كأكبر مقترض من المصارف الدولية ، حيث سجل رصيدها نحو ٦٧ مليار دولار وبنسبة بلغت ٢٢% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨. وفي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية التي نجم عنها تقليص القطاع المصرفي الدولي لمديونيته ، فقد جعل ذلك المصارف والمؤسسات العربية في وضع غير قادرة على الاقتراض من هذه المصارف والمؤسسات المالية الدولية ، مما تسبب في مشكلة شح الموارد المالية لتمويل مشاريعها وأنشطتها الاستثمارية والجدول (٣) يوضح ذلك.

وفيما يتعلق بانكشاف القطاع المصرفي العربي على القطاع المصرفي العالمي والتي يعكسها مدى تواجد المصارف الأجنبية في الأسواق المحلية ، تؤثر تطورات الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي المحلي في الدول العربية التي تتواجد المصارف الأجنبية في أسواقها المحلية بكثافة ، أو استحوذها على حصة عالية في السوق المحلية ، مما قد ينعكس سلباً ويهدد القطاع المصرفي المحلي بمخاطر نظامية ، وذلك في حالة انسحاب إحدى هذه المصارف

^(٤٨) صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٢٥-١٢٦.

الأجنبية من السوق أو امتصاصها للسيولة، وذلك بهدف تعزيز أوضاعها المالية في مؤسستها الأم في الخارج. كذلك تأثرت أيضاً بعض المصارف العربية بالأزمة المالية من خلال استثماراتها في الأسواق المالية العالمية. ولمواجهة هذه الأزمة قام العديد من الدول العربية باتخاذ حزمة من الإجراءات الاحترازية بهدف توفير السيولة في الجهاز المصرفي المحلي كما تم استعراضه في التطورات النقدية.

جدول (٣) مطلوبات المصارف الأجنبية على الاقتصادات العربية
(مليون دولار أمريكي ونسب مئوية)

التوزيع حسب جنسية المصارف المقرضة (%)			التوزيع حسب القطاعات (%)			نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧ (%)	نسبة التغير (%)	الرصيد القائم سبتمبر ٢٠٠٨	الرصيد القائم ديسمبر ٢٠٠٧	
مصاريف أخرى	مصاريف الولايات المتحدة	مصاريف أوربية	القطاع الخاص المصرفي	القطاع العام	القطاع المصرفي المحلي					
١٢,٨	٨,٠	٧٩,٢	٥٩,٩	٩,١	٣٠,٩	٢٥,٤	١١,٧	٢٢٢,٤٩٦	١٩٩٢,٤٨	دول مجلس التعاون الخليجي منها:
١٣,١	٨,٠	٧٨,٩	٦٣,٠	١١,٦	٢٥,٤	٥٧,٧	١٠,١	١٢١,٩٢٥	١١٠,٧١٥	الإمارات
١٠,٨	١٠,٤	٧٨,٨	٤٦,١	٥,٢	٤٨,٧	١٠,٢	٠,٤	٣٨,٣٨٢	٣٨,٥٢٣	السعودية
١٣,٩	٧,١	٧٩,٠	٦٨,٧	٧,٤	٢٣,٨	٤٠,٤	٢٦,٠	٣٢,٥١٣	٢٥,٨٠٣	قطر
٠,٤	٧,٩	٨٩,٩	٣٥,٤	١٢,٣	٥٢,٣	٢,٢	١٢٥,٢	١٧,١٣٤	٧,٦٠٨	دول نفطية أخرى، منها:
٠,١	٠,٠	٩٩,٩	١٦,١	١,٤	٨٢,٥	٠,٤	٣٣٨١,١	٨,٤٩١	٢٤٤	ليبيا
٠,١	٢٤,٣	٧٥,٦	٥٨,٧	٢٦,٤	١٤,٩	٤,٠	٢٤,٩	٦,٧١٧	٥,٣٨٠	الجزائر
٢,٢	٦,٩	٩٠,٩	٦٣,٠	٢٢,٧	١٤,٣	٢١,٨	٢٢,٣	٦٧,٤٢٧	٥٥,١١٦	دول غير نفطية، منها:
٣,٩	١٠,٠	٨٦,١	٥٢,٦	٣٢,٣	١٥,١	٢٣,١	٨,٥	٣٢,١٠٢	٢٩,٥٧٩	مصر
٠,٤	١,٠	٩٨,٦	٧٩,٣	١١,٢	٩,٥	٢٢,٦	٤٥,١	٢٤,٠٥٥	١٦,٥٧٤	المغرب
٠,٠	٨,٨	٩١,٢	٥٨,٥	٢٠,٨	٢٠,٧	١٨,٠	١٨,٦	٧,٤٧٨	٦,٣٠٤	تونس
٩,٨	٧,٨	٨٢,٤	٥٩,١	١٢,٦	٢٨,٣	١٨,٤	١٧,٧	٣٠٩,١١٧	٢٦٢,٦٥٦	مجموع الدول العربية

* التوزيع بالنسبة للرصيد القائم في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨.

المصدر: بنك التسويات الدولية، قاعدة البيانات www.bis.org/statistics/sectats.htm

(١) دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، الإمارات، عمان، قطر والكويت، بيانات البحرين غير متوفرة.

(٢) دول نفطية أخرى: الجزائر، السودان، العراق، ليبيا، موريتانيا، واليمن.

(٣) دول غير نفطية: الأردن، تونس، مصر والمغرب، بيانات لبنان غير متوفرة.

ولقد قامت الدول العربية، نتيجة للأزمة المالية العالمية بإجراء تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة بهدف تشجيع ودعم قدرة المؤسسات المالية على منح الائتمان، والتي تأثرت كثيراً بمشكلة نقص السيولة، وقد شهدت معدلات الفائدة الأساسية في معظم هذه الدول تخفيضات وصلت أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية، وذلك نتيجة ارتباط قيمة عملات العديد من الدول العربية بالدولار كدول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت، وذلك تمشياً مع التخفيضات التي أجراها البنك الفيدرالي الأمريكي واقترب الفائدة على الأموال الفيدرالية من الصفر.

ولقد تعرضت العديد من الدول العربية لأزمة السيولة المحلية، ونجم عنها ارتفاع في أسعار الفائدة للإقراض ما بين البنوك، كما ازدادت تكاليف التمويل طويل الأجل، وهذا يرجع إلى حالة عدم التأكد التي شاعت في الأسواق منذ اندلاع الأزمة، وارتفاع حالات التعثر، والتخوف من احتمال مخاطر إضافية مستقبلية عالية، وهي مخاوف عززها انهيار العديد من المؤسسات المالية والبورصات العالمية، وقد أقدم عدد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية على تطوير السياسات النقدية المتبعة بهدف دعم الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار من خلال استخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، مثل تخفيض سعر الخصم، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.

وإذا نظرنا إلى معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة نلاحظ أن هناك تراجع خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة بلغت ١٨.٦% مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢٤% عام ٢٠٠٧، وقد ساهم تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية اعتباراً من يوليو ٢٠٠٨ في انخفاض معدل نمو السيولة المحلية في الدول المصدرة للنفط إلى جانب تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي مع نشأة أزمة السيولة العالمية، والتي كانت السمة الأساسية للأزمة المالية العالمية. وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد شهدت تراجعاً في معدل نمو السيولة المحلية خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧، فقد تراجع هذا المعدل في إحدى عشرة دولة عربية سجلت الإمارات أعلى تراجع لهذا المعدل بلغ ٢٢.٥ نقطة مئوية، في حين سجلت السعودية أقل مستوى للتراجع في المعدل المذكور بلغ ١.٩ نقطة مئوية كما يتضح من الجدول (٤):

الجدول (٤) الدول العربية التي شهدت تراجعاً في معدلات نمو السيولة المحلية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)

الدول	السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	التغير (نقطة مئوية)
الإمارات		٤١,٦٨	١٩,٢٠	٢٢,٥ -
البحرين		٤٠,٨٣	١٨,٤١	٢٢,٤ -
الجزائر		٢١,٥٠	١٦,٠٤	٥,٥ -
السعودية		١٩,٥٥	١٧,٦٥	١,٩ -
عمان		٣٧,١٨	٢٣,٠٦	١٤,١ -

قطر	٣٢,٦٨	١٩,٧٨	١٢,٩-
الكويت	١٩,٠٩	١٥,٧٧	٣,٣-
مصر	١٩,١٢	١٠,٤٩	٨,٦-
المغرب	١٦,٠٦	١٠,٨١	٥,٣-
موريتانيا	١٨,٩١	١٣,٩١	٥,٠-
اليمن	١٧,٣٧	١٤,١٦	٣,٢-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، ص ١٢١.

وبالنسبة للدول العربية التي شهدت ارتفاعاً في معدل نمو السيولة المحلية خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧، فقد ارتفع المعدل المذكور في ثمان دول عربية، سجلت ليبيا أعلى ارتفاع في هذا المعدل بنحو ١٣ نقطة مئوية في حين بلغ أقل ارتفاع في هذا المعدل ٠.١ نقطة مئوية في سورية، كما يتضح من الجدول (٥):

جدول (٥) الدول العربية التي شهدت ارتفاعاً في معدلات نمو السيولة المحلية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)

الدول	السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	التغير (نقطة مئوية)
الأردن		١٠,٦١	١٧,٢٨	٦,٧
تونس		١٢,٤٦	١٤,٦٣	٢,٢
جيبوتي		٩,٥٨	٢٠,٥٧	١١,٠
السودان		١٠,٣١	١٦,٣٣	٦,٠
سورية		١٢,٣٥	١٢,٤٦	٠,١
العراق		٢٧,٨٨	٢٩,٥٠	١,٦
لبنان		١٢,٤٢	١٤,٧٨	٢,٤
ليبيا		٤٢,٠٢	٥٤,٩٩	١٣,٠

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، ص ١٢٢.

وفيما يتعلق بمكونات السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة، فقد شهد عام ٢٠٠٨ تراجعاً في الأهمية النسبية لكتلة النقود بمفهومها الضيق (العملة المتداولة ووسائل الدفع الجارية) في حين ارتفعت الأهمية النسبية لشبه النقود (الودائع غير الجارية والودائع بالعملة الأجنبية)، حيث تراجعت نسبة النقود للسيولة من ٤٥,٢% إلى ٤٤,٢%، في حين ارتفعت نسبة شبه النقود من ٥٤,٥% إلى ٥٥,٨%، وذلك خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة مع عام ٢٠٠٧.

إلى جانب ما سبق، تراجعت الأهمية النسبية لكتلة النقود مقابل ارتفاع لكتلة شبه النقود في كل من عمان بمقدار ٤,٩ نقطة مئوية لتبلغ نحو ٢٦,٥% والسعودية بمقدار ٢,٨ نقطة مئوية لتصل إلى ٤٥,٨% وليبيا بمقدار ٢,١ نقطة مئوية لتصل إلى ٧٤,٢% والمغرب بمقدار ٢,١ نقطة مئوية لتصل إلى ٦٧,٤% والكويت بمقدار ٢ نقطة مئوية لتصل إلى ١٩,٢% والإمارات بمقدار ١,٣% نقطة مئوية لتصل إلى ٣٠,٩% واليمن بمقدار ١,١ نقطة

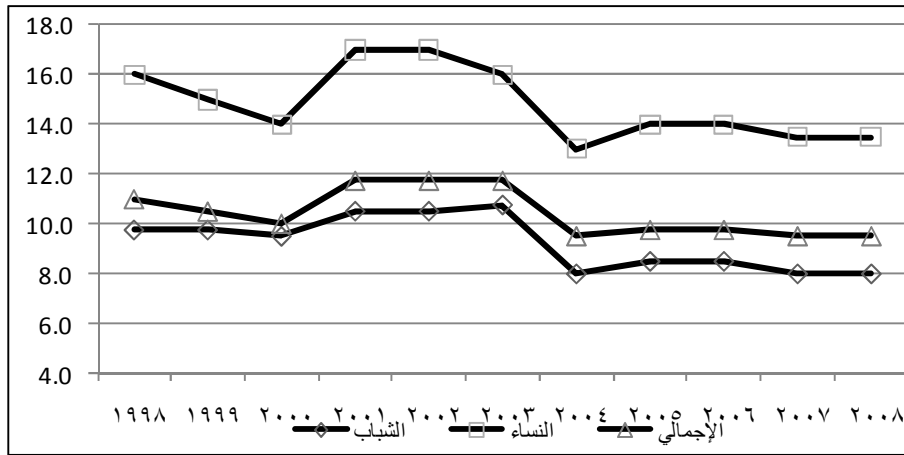
مئوية لتصل إلى ٣٧,٦% وتونس بمقدار نقطة مئوية واحدة لتصل إلى ٣٩,٢% والأردن بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية لتصل إلى ٣٠,٥% بينما ارتفعت الأهمية النسبية لكتلة النقود وتراجعت الأهمية النسبية لكتلة شبه النقود في باقي الدول العربية وسجلت موريتانيا أعلى ارتفاع في الأهمية النسبية لكتلة النقود بلغ ٣,٦ نقطة مئوية لتصل إلى ٨٤,٤% في حين سجلت لبنان أدنى ارتفاع في هذه النسبة بلغ ٠,٢ نقطة مئوية لتصل إلى ٤,١%^(٤٩).

٨/٣/١ الأثر على البطالة وأنظمة الضمان الاجتماعي:

لقد شهد النمو الاقتصادي تحسناً في السنوات الحديثة، والذي كان له تأثير موجب في خلق فرص العمل في الشرق الأوسط. إجمالي التوظيف زاد بحوالي ٤٥% أثناء الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٨) في حين أن عدد السكان في سن العمل زاد بحوالي ٣٩% أثناء الفترة نفسها، هذا ينعكس في انخفاض معدل البطالة الإجمالي من حوالي ١١% في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ٩,٤% عام ٢٠٠٨ كما يتضح من الشكل (٩).

شكل (٩)

معدلات البطالة في الشرق الاوس (نسبة القوى العاملة)



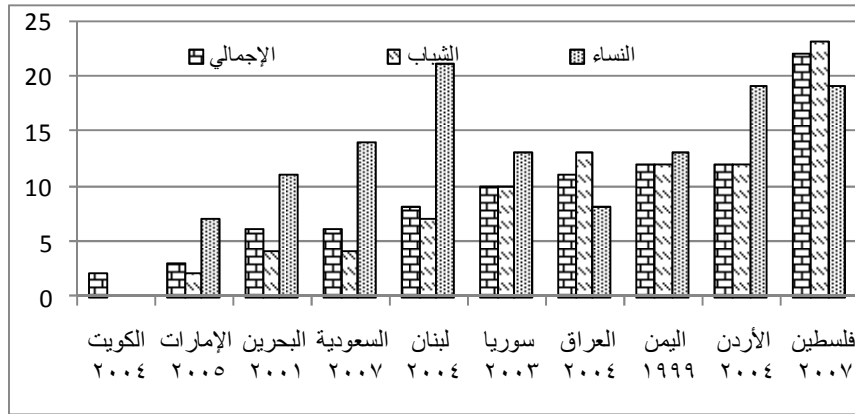
المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التوظيف العالمية بالنسبة للمرأة، مارس، ٢٠٠٩

وقد قدر معدل البطالة للمرأة في المنطقة بحوالي ١٣,٤% في عام ٢٠٠٨، وقد انخفض من حوالي ١٦,١% عام ١٩٩٨، مع ذلك فإن معدل البطالة الإقليمي سيبقى الأكبر (الأعلى) في العالم، على الرغم من أن المنطقة لا تندمج في الاقتصاد العالمي كمناطق العالم الأخرى، فإن الزراعة والصناعة التحويلية في الشرق الأوسط ستبقيين أحد الموردين الأساسيين لفرص العمل والتي أصبحت أقل تنافسية بسبب الضغط على تصدير السلع إلى الأسواق العالمية بأسعار أقل.

وصل معدل بطالة الشباب إلى حوالي ٢٠,٤% في عام ٢٠٠٧، وهي نسبة مرتفعة علاوة على ذلك فإنه من الصعوبة للمرأة - وبشكل خاص بالنسبة للنساء والتي تدخل حديثاً أسواق العمل - لإيجاد وظيفة من الرجال، على الرغم من أن الحقيقة أن معدل المشاركة الإيجابية للمرأة في قوة العمل تبلغ فقط حوالي ٢٥% (مقارنة بـ ٧٥% للرجال)، تقريباً كل الدول في المنطقة التي لديها بيانات حديثة عن معدلات البطالة تعرض معدلات مرتفعة للنساء بالنسبة للرجال كما يتضح من الشكل (١٠).

^(٤٩) صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، ص ١١٩ - ١٢٢.

شكل (١٠) معدلات البطالة في دول عربية مختارة (آخر السنة)

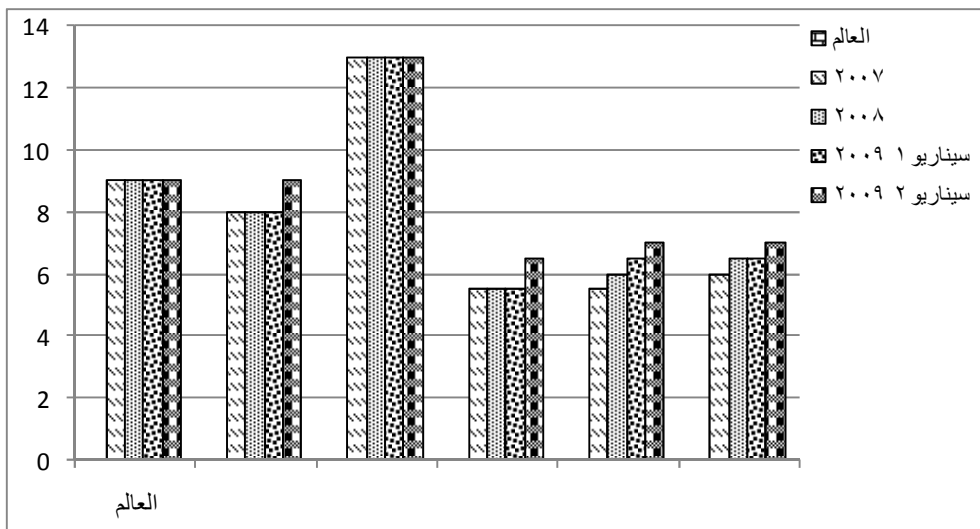


المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الأساسية لسوق العمل، الإصدار الخامس، ٢٠٠٩.

في سوريا، هناك فرق النقطة المئوية بين معدل البطالة بين الذكور والإناث وصلت لأكثر من ١٥% مثل هذا الفرق يكون نتيجة للبطء الاقتصادي المحتمل، والذي لا يشجع النساء على العمل كنتيجة لهذه التحديات الاقتصادية، وعدم تشجيع النساء للانخراط في العمل، وهذه تمثل خسارة ضخمة في الاستثمار في تعليم المرأة. وعلى العكس، فإنه يمكن أن يقال أيضاً أنه في أوقات الأزمات (كما في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي تسوية الصراع الدائر بين الاحتلال الإسرائيلي والفلسطيني)، فإن معدلات البطالة بالنسبة للذكور والإناث ترتفع بشكل كبير.

ونلاحظ أن الأثر المباشر للأزمة المالية على البطالة في الدول العربية من المحتمل أن يكون محدوداً بالنسبة للمناطق الأخرى في العالم، طبقاً لمنظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٩، ومع ذلك فإن هناك تأثيراً للأزمة وإصداًء محسوسة بالفعل في بعض فترات السنة في الدول العربية، وقد قامت منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٩ في التنبؤ بثلاث سيناريوهات لتأثير الأزمة على البطالة في عام ٢٠٠٩ كما يتضح من الشكل (١١).

شكل (١١) سيناريوهات البطالة لعام ٢٠٠٩ كنسبة مئوية من القوى العاملة



السيناريو الأول:

معدل البطالة سوف يبقى كما هو في الشرق الأوسط ولا يتغير مستويات البطالة بين عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ وتقريباً سوف يكون عدد البطالة ٦ مليون نسمة طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ٢٠٠٨.

السيناريو الثاني:

يعتمد على العلاقة التاريخية بين النمو الاقتصادي والبطالة في فترات الأزمات الاقتصادية، والتأثير السلبي للبطالة من سنة لأخرى عندما يحدث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وهذا السيناريو يصبح أكثر واقعية للشرق الأوسط ويصل عدد البطالة حوالي ٧ مليون نسمة.

السيناريو الثالث:

يظهر هذا السيناريو أنه الأسوأ من حيث التأثير للأزمة على البطالة ويشكل تزامن مع معدل البطالة في الدول المتقدمة المتأثرة بالأزمة، ويصل بإجمالي عدد البطالة إلى حوالي ٨ مليون نسمة.

هناك مجموعة من المزايا التي استفادت بها المنطقة العربية وساعدتها لتبقى إلى حد ما (جعلتها لا تتأثر) بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية التي حدثت في الدول المتقدمة، هذه المزايا تتضمن فائض السيولة الضخم والذي برز بشكل واضح بعد ارتفاع أسعار لعدد كبير من السنوات (دول مجلس التعاون الخليجي، وقدرت صناديق الثروة السيادية بحوالي ١,٥ تريليون دولار في صيف ٢٠٠٨ وقد انخفضت إلى حوالي ١,٢ تريليون دولار في يناير ٢٠٠٩)، إعادة توجيه الأرباح والتحويلات إلى البنوك الوطنية في المنطقة العربية (وبشكل خاص النظام المصرفي اللبناني استفاد من السيولة الكبيرة منذ بداية الأزمة وقيام المستثمرين في منطقة الخليج إلى إعادة توجيه مدخراتهم إلى المنطقة) والانعزال النسبي عن الأسواق المالية وأسواق رأس المال في بعض الدول (اليمن وسوريا على سبيل المثال).

مع ذلك، فإن المنطقة العربية ليست بعيدة عن تأثيرات الأزمة، وتأثر الاقتصاد العالمي فعلاً كان واضح في صورة انخفاض مستويات النمو الاقتصادي عبر المنطقة العربية وخصوصاً دول الخليج الغنية بالنفط، فالإمارات العربية المتحدة (وخصوصاً دبي) والتي لديها قطاعات فائدة للنمو مثل قطاع التشييد والبناء تأثرت بشكل كبير بالركود الاقتصادي العالمي، وعدد كبير من المقالات في الصحف العربية عن المنطقة العربية في الشهور الأخيرة، أوضحت نسب مرتفعة من تخفيض العمالة الوافدة لدى إمارة دبي في هذه القطاعات بالإضافة إلى انخفاض عدد الليالي السياحية والفندقية في القطاع السياحي في دبي، هذا ينتج عنه هجرة العمالة الوافدة إلى دولهم أو إلى دول أخرى نتيجة للركود الاقتصادي العالمي التي تأثرت به إمارة دبي.

بالإضافة إلى أن البنوك في الإمارات العربية المتحدة واجهت مشاكل سيولة مرتفعة منذ صيف ٢٠٠٨، والسحب الكبير من الودائع الخاصة بالمستثمرين الأجانب، والذي أثر على إعادة تقييم العملة (الدرهم) في الدولة، وقد قام البنك المركزي الإماراتي بضخ حوالي ١٢٠ بليون درهم للمقترضين المحليين في أكتوبر ٢٠٠٨، ونلاحظ أن فجوة السيولة في النظام المصرفي في الإمارات ليست بالضرورة أن ينتقل تأثيرها إلى الاقتصاد الحقيقي. إلى جانب أن الاستثمارات الضخمة في كلا من الإمارات وقطر من غير المحتمل أن يستمر على نفس الوتيرة في عام

٢٠١٠، لكن تدفقات الاستثمارات وصافي الهجرة (العمالة الوافدة) إلى هاتين الدولتين من المحتمل أن تظل موجبة وأكبر من دول الخليج الأخرى.

ولقد أوضحت تقارير إعلامية أن الأزمة المالية لها تأثير واضح على دول الخليج وعلى وجه الخصوص دبي، والذي كان لها تأثير على العمالة الوافدة إليها حيث تم الاستغناء عن عمالة كثيرة بما نتيجة للأزمة المالية وخصوصاً في قطاعي التشييد البناء والخدمات المالية وكذلك البنية التحتية، بينما القطاعات الأخرى والتي بها نسبة مرتفعة من العمالة الوافدة في قطاع الصحة والتعليم والخدمات الأخرى تأثرت بشكل قليل جداً، وهذا من شأنه أن يؤثر على الدول المرسله للعمالة من دول المنطقة العربية مثل اليمن ولبنان ومصر ويعمق مشاكلها الاجتماعية الاقتصادية.

استناداً لما سبق يمكن القول بأن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على دول الخليج سوف يؤثر سلباً وبشكل قوي على العمالة من آسيا والمناطق الأخرى في العالم، ولكن القطاعات التي تعتمد على المهارات البشرية في دول الخليج لا تؤثر عليها الأزمة بشكل كبير لاحتياج دول الخليج إليها بشكل أساسي مقارنة بالقطاعات الأخرى^(٥٠).

أما إذا نظرنا إلى أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على أنظمة الضمان الاجتماعي فإنه من المحتمل أن تزيد من الضغط على أنظمة الضمان الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وهذا يؤثر على وجه الخصوص على احتياطات صناديق المعاشات، حيث تتعرض صناديق المعاشات للتقلبات في الأسواق المالية اعتماد على استراتيجية استثمارهم وأجزاء كبيرة في العالم، فالأزمة المالية تقلل بشكل واضح قيمة صناديق المعاشات، بشكل خاص تلك الصناديق التي تستثمر نسبة كبيرة من صناديقهم في شراء الأسهم^(٥١).

الرؤية الواضحة عن استراتيجيات الاستثمار لصناديق المعاشات في الشرق الأوسط تقترح أن الأزمة المالية والاقتصادية ذات تأثير على قيمة احتياطات صناديق المعاشات، فعلاً هذا التأثير من المحتمل أن يأتي من خلال عاملين الأول : نسبة الاستثمارات الأجنبية في محفظة عدد كبير من صناديق المعاشات تكون قليلة جداً الثاني عدم الاندماج الكبير في الأسواق المالية الدولية، ويجب ملاحظة أن احتياطات الصناديق الخاصة بالمعاشات تستخدمها الموازنة الحكومية أو مشروعات التنمية الوطنية، والتي تتأثر بشكل مختلف بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وهذا يرتبط بالحاسبة والشفافية والحوكمة لاحتياطات صناديق المعاشات في هذه الدول^(٥٢).

ويجب ملاحظة أن تأثير لأزمة المالية العالمية على احتياطات صناديق المعاشات في المنطقة العربية فعلاً غير واضح، فاستراتيجيات الاستثمار لصناديق المعاشات قد توفر بعض الرؤى عن التأثير المحتمل للأزمة على صناديق المعاشات من خلال التأثير على التوظيف بالانخفاض وكذلك انخفاض مستويات الأجور.

فتزايد معدلات البطالة نتيجة للأزمة المالية من المحتمل أن يزيد من الطلب على المساعدة الاجتماعية لتأمين احتياجات الأفراد الأساسية، فعدد كبير من برامج المساعدة الحالية لا يتضمن التعامل مع مثل هذا الطلب المتزايد، حيث أن هذه البرامج تصمم لمجموعات مختارة من الأفراد وليس كافة الأفراد والذين يمثلوا السواد الأعظم من الشعب، وبالتالي فإن هناك تأثير محدود على تخفيض الفقر.

⁽⁵⁰⁾ Ratha, Dilip and Leticia Shaw. South – South Migration and Remittances, World Bank Paper, No. 102, Washington, DC, 2007, P. 12.

⁽⁵¹⁾ World Bank, "The financial crisis and Mandatory Pension systems in developing countries", Washington, DC, 2008, P. 15.

⁽⁵²⁾ Rebellion Divid and et al. "Pensions the Middle East and North Africa: Time For Change", Washington., DC, World Bank, 2008, P. 17.

فأنظمة الضمان الاجتماعية الموجودة في غالبية الدول العربية لا توفر للأسر الفقيرة منافع اجتماعية تسد احتياجاتهم الاجتماعية في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فعلاً فإن الأزمة المالية العالمية سوف تؤثر بالسلب على التحويلات المالية وفي زيادة مستويات الفقر في دول المنطقة العربية التي لا توفر أنظمة ضمان اجتماعي جيدة لأفرادها.

٩/٣/١ الأثر على الفقر:

أما بخصوص التوقعات بالنسبة للفقر، نلاحظ أنه من المحتمل أن كل من الفقر المطلق والنسبي سيزيد، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن منظمة العمل الدولية تتنبأ أن البطالة قد تزيد إلى حوالي ٢٠ مليون فرد عبر العالم وزيادة عدد الأشخاص الذين يعملون لأقل من ٢ دولار في اليوم الواحد، وارتفاع خط الفقر والذي يصل لنحو ١٠٠ مليون نسمة، وطبقاً للتقارير الدولية فإن البنك الدولي يتوقع ٤٠ مليون نسمة سيقعون في الفقر نتيجة للأزمة المالية (٥٣).

ومن المحتمل أن تزيد الأزمة من التفاوتات في توزيع الدخل بين الدول، وتتحول الموارد المالية للعالم النامي إلى النظام المالي للعالم المتقدم (الفقر ينقذ الغنى).

أما إذا نظرنا إلى منطقتنا العربية نلاحظ أنه على الرغم من هناك دول في المنطقة لديها ثروات كبيرة، وهذه الدول هي مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك دول أخرى لديها ندرة في الموارد، واعتماداً على مقاييس الفقر القومية، نلاحظ أن الدراسات وجدت أن حوالي ٨% من السكان يعيشون تحت خط الفقر في لبنان، ١٤,٢% في الأردن، ١١,٤% في سوريا (٥٤).

ونلاحظ أن مستويات الفقر تزيد في وقت أزمات الطاقة والغذاء حتى في الدول الغنية مثل دول مجلس التعاون الخليجي حيث تمثل فيها العمالة الوافدة جزء هام في اقتصادياتها، فارتفاع مستويات الفقر وتعميقه من المحتمل أن يزيد نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية والدخول، ارتفاع في معدلات البطالة، انخفاض في التحويلات، وتخفيض في الإنفاق العام وانخفاض المساعدة الخارجية.

مما سبق يمكن القول أن معظم الأسواق المالية في الدول العربية انخفضت بشكل كبير كنتيجة للأزمة المالية العالمية، لكن الاقتصاد الحقيقي ظل بعيداً نسبياً عن الآثار السلبية للأزمة، وهذا ناتج من فوائض السيولة الضخمة التي تحققت من ارتفاع أسعار النفط قبل الأزمة، والانعزال النسبي للدول العربية عن أسواق المال العالمية، مع ذلك فإن مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة من المتوقع أن الأزمة ستأثر فيها في المستقبل القريب. التهديدات من ارتفاع معدل التضخم وتقلب الأسواق العالمية في السنوات القادمة، انخفاض مستويات المعيشة، وتزايد التفاوت في توزيع الدخل فعلاً سوف يستمر لبعض الوقت، ومن المحتمل أن بسبب مشاكل اجتماعية واقتصادية داخل المنطقة العربية.

(53) - www.ilo.org/global/about_the_tlo/media_and_public_informator/press-releases/lang.en/wcms-099529/index.htm

- www.guardian.co.uk/business/2008/nov/12/world-bank-poverty-developing-nations

(54) El Laithy, Heba and et al. "Poverty, growth and income distribution in Lebanon", international poverty center, world Bank, D.C., 2008, P. 23.

وفي ظل غياب أنظمة الحماية الاجتماعية المتطورة (الجيدة) سوف يؤثر على معيشة المواطنين في الدول العربية وخصوصاً العمالة الوافدة والعمالة غير المستقرة، فآثار الأزمة المالية العالمية سوف تضيف إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة بالفعل في الدول العربية، وتزيد من الضغوط في تلك المجتمعات وتسبب مشاكل جمّة فيها، فدول الخليج التي تعتمد بشكل كبير على إنتاج الموارد الطبيعية، الآن تتجه إلى تنويع جهودها لمواجهة آثار الأزمة الحالية، وعبر المنطقة العربية ككل، نلاحظ أن مستويات التوظيف انخفضت نسبياً، وبشكل خاص بين النساء، وبطالة الشباب تمثل أحد التحديات الهامة التي تواجه المجتمعات العربية.

٤/١ دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة المالية:

ليس من المعقول أن نجد في أيامنا مؤلفات حول المذاهب الاقتصادية أو عن تاريخ الفكر الاقتصادي تتجاهل ما انبثتة الأخلاق الإسلامية من نظريات حول التعامل الاقتصادي والظواهر والمشكلات الاقتصادية، فالإسلام نظام شامل وكامل يعالج جميع شئون الإنسان ويتدخل للمشكلات والصعوبات التي تعترض مسيرة المجتمع نحو الخير والعدل والمساواة.

ولقد وصف جورج سارتون المسلمين في زمن ازدهار الدولة الإسلامية بأنهم عباقرة الشرق في القرون الوسطى قدموا للحضارة الإنسانية مآثر عظمى، في كتابة أعظم المؤلفات والدراسات قيمة وأصالة وعمقاً باللغة العربية، وأقاموا حضارات ما تزال موضوعاً هاماً في كتب التاريخ، والكتب المعاصرة^(٥٥).

ويعتبر القرآن الكريم والحديث أو السنة^(٥٦) أهم مصادر التشريع الإسلامي، وكان دورهما كبيراً في تطور الفكر الإسلامي، ولم يقتصر التشريع على بيان أصول الدين والدعوة إليه والأمر بمكارم الأخلاق والنهي عن الفواحش، بل تعرض التشريع للمسائل المدنية والأحوال الشخصية من بيع وإيجار وغير ذلك، كما أن الإجماع والعقل مصدران ثالث ورابع من مصادر التشريع فيما لم يرد فيه نص في القرآن والسنة.

ويجب التنويه إلى أن الاقتصاد الإسلامي لا يتعصب للفرد على حساب الجماعة ولا يتحمس للجماعة على حساب الفرد فهو يحاول أن يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهذا الرأي لا يبتعد كثيراً عن رأي بعض الاقتصاديين الجدد في المدرسة الكلاسيكية في كل من إنجلترا والدول الاسكندنافية، فالفرد محور النشاط الاقتصادي كله إلا أن الدول قد ترسم للفرد الإطار الذي يتحرك داخله والذي لا يجوز أن يتعدى حدوده حرصاً منها على مصلحة المجتمع في مجموعه حتى لا يختل التوازن بين مصلحة الفرد وحرية ومصلحة الجماعة^(٥٧). كما يوفق الاقتصاد الإسلامي بين الشطرين الذين يتكون منهما الإنسان وهما المادة والروح، وتدعو إلى العمل والإنتاج وتحقيق الكسب، كما تعطي الروح ما تستحقه من الرعاية والعتناء، فيدعو إلى مكارم الأخلاق، وبذلك نلاحظ أنها توفق بين مطالب الحياة ومطالب الآخرة^(٥٨).

^(٥٥) أشاد المسلمون دولاً لهم في أطراف الجزيرة العربية على شواطئ بحر العرب وفي بلاد الرافدين وبلاد الشام، وفي شمال أفريقيا ثم وصلت إلى الأندلس وحتى حدود فرنسا في أوروبا، لمزيد من التفاصيل أنظر:

- حمودة، رياض. الفكر الاقتصادي الإسلامي: نظرة عامة، مجلة النبأ، العدد ٤١، ٢٠٠٠، ص ٢.

^(٥٦) هو كل ما ورد عن الرسول صلي الله عليه وسلم وأهل بيته الأطهار من قول أو فعل أو تقرير.

^(٥٧) حمودة، رياض. "الفكر الاقتصادي الإسلامي: نظرة عامة"، مرجع سبق ذكره، العدد ٤١، ص ٤.

^(٥٨) نلاحظ أن مقاصد الشريعة الإسلامية تتمثل في حفظ الكليات الخمس وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

كما يجب التأكد على أن النظام الاقتصادي الإسلامي^(٥٩) له ذاتيته المميزة والخاصة والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية، فنجد أن هدف النظام الاقتصادي الإسلامي، يتمثل في إشباع الحاجات الأصلية للإنسان وتوفير حد الكفاية الكريم ليحي الناس حياة طيبة رغدة وليعينهم على تعمير الأرض وعبادة الله عز وجل، فهو يهدف إلى تحقيق الإشباع المادي والروحي للإنسان وأساس ذلك قول الله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [سورة هود آية: ٦١] وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات آية: ٥٦].

ويقوم النظام الاقتصادي على منهج عقائدي أخلاقي مبعثه الحلال والطيبات والأمانة والصدق والطهارة والتكافل والتعاون والمحبة والأخوة مع الإيمان بأن العمل (ومنه المعاملات الاقتصادية) عبادة، وأساس ذلك قول الله عز وجل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [سورة النحل آية: ١١٤]. ولقد تناول المهتمين بالشئون الاقتصادية في أوروبا دور الاقتصاد الإسلامي في الخروج والخلاص من الأزمة المالية العالمية التي تعصف بدول العالم، فقد جاءت مقالة لرئيس تحرير مجلة تشالينجر بوفيس فانسون في افتتاحية العدد الصادر بتاريخ ٥ أكتوبر الماضي موضوعاً بعنوان "البابا أو القرآن" أثار موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية.

فقد تساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا الاتجاه والتساهل في ترير الفائدة مشيراً إلى أن هذا النسل الاقتصادي السيء أودي بالبشرية إلى الهاوية.

وتساءل الكاتب عن موقف الكنيسة ومستسماً البابا بندكيت السادس عشر قائلاً: أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الأنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري لأن النقود لا تلد النقود.

وفي الإطار ذاته لكن بوضوح وجرأة أكثر طالب رئيس تحرير صحيفة لوجورنال دفينانس رولان لاسكين في افتتاحية هذا أسبوع الأزمة بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تمز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعية.

وعرض لاسكين في مقاله الذي جاء بعنوان: هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟ المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.

وأشارت المواقع الإلكترونية أنه في استجابة فرنسية على ما يبدو لهذه النداءات، أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية - وهي أعلى هيئة رسمية تعني بمراقبة نشاطات البنوك - في وقت سابق قرار يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام فقط من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي.

^(٥٩) يقوم على أسس مستنبطة من شرع الله الذي يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير، على عكس النظم الوضعية التي من وضع البشر الذين لا يعلمون ما يكسبون غداً ولا يعلمون بأي أرض يموتون.

كما أصدرت نفس الهيئة قراراً يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامي في السوق المنظمة الفرنسية مشيرة أن الصكوك الإسلامية هي عبارة عن سندات إسلامية مرتبطة بأصول ضامنة بطرق متنوعة تتلاءم مع مقتضيات الشريعة الإسلامية.

ففي كتاب صدر مؤخراً للباحثة الإيطالية لووريتا نابليون أشارت فيه إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي واعتبرت نابليون أن مسؤولية الوضع الطارئ في الاقتصاد العالمي والذي تعيشه اليوم ناتج عن الفساد المستشري والمضاربات التي تتحكم بالسوق والتي أدت إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية وأضافت أن التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب، ورأت نابليون أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني. وأوضحت أن المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام، وأزمة القروض في الولايات فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعاً ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة.

وذكرت أنه منذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد موريس آلية إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة معتبراً أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة).

واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢٠٪، وهو ما يتطابق تماماً مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي. مما سبق يمكن توضيح الملامح الأساسية لمنهج الاقتصاد الإسلامي في الوقاية من الأزمات المالية العالمية، وموقفه من المضاربات مع بيان طرق الاستثمار الإسلامية والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

[١] منهج الاقتصاد الإسلامي:

ينبغي القول هناك أن منهج الاقتصاد الإسلامي كان واضحاً في الوقاية من الوقوع في مثل هذه الأزمات المالية العالمية، ويمكن استنتاج هذا المنهج من الأحكام الشرعية^(٦٠):

أولاً: أسس السوق الإسلامي:

أرسى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسس السوق الإسلامي عند هجرته إلى المدينة المنورة لبناء الدولة الإسلامية فكان أول ما بناه هو المسجد لتربية النفوس على الفضيلة والإيمان، ثم سأل صلى الله عليه وسلم عن السوق فدلوه على سوق لليهود، فأمر بإشادة سوق خاص للمسلمين وقال: "هذا سوقكم فلا ينتفضن ولا يضرين عليه خراج"^(٦١) وهذا دليل على وجوب استقلالية أسواق المسلمين، وحرمة انتقاصها باحتكار أو فساد أو غش، وما إلى ذلك، وفيه أيضاً دليل على حرمة فرض الرسوم والضرائب على الأسواق.

(٦٠) قنطقجي، سامر. "ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية..."، مرجع سبق ذكره، ص ١٦ - ٢٢.
(٦١) رواه عن إبراهيم بن المنذر - أنظر الموسوعة الشاملة www.islamport.com

ثانياً: ضوابط السوق:

أوضح رسول الله صلى الله عليه وسلم مبدأ الحرية الاقتصادية قائلاً: لا يبيعن حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض^(٦٢)، وفي هذا تحجيم لأعمال السمسرة غير المجدية إلا إذا وضحت الأسعار طبقاً للعرض والطلب، وفي ذلك قوله أيضاً: "لا تستقبلوا السوق ولا تحفلوا ولا ينفق بعضكم لبعض"^(٦٣) ويضيف عمر بن الخطاب رضي الله عنه شرط التعلم والتفقه إلى كل بائع في السوق لئلا يقع ويوقع الناس معه في الحرام، فقال صلى الله عليه وسلم: "لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه، وإلا أكل الربا شاء أم أبي".

وحدد الرسول صلى الله عليه وسلم الحد الأدنى مما يشترك به الناس كلهم وفي ذلك الحد الأدنى لمسئولية الدولة تجاه أفرادها بقوله: "الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلاء والنار"^(٦٤)، ويستدل بذلك على رعاية الدولة أو من يمثلها للمصالح الأساسية للمجتمع، حيث يشترك الناس عموماً بما يتوفر من ماء وطعام وأدوات تساعد في تأمين الطاقة بمختلف أشكالها.

وقد كره ابن خلدون^(٦٥) دخول الحكومات مجال الاستثمار لما فيه من ضرر للرعية وإفساد للجباية: ويتمثل معنى السلطان وفق المفهوم المعاصر بالحكومة، وتتمثل الجباية بواردات الدولة من الأموال، فالحكومات تسعى لتعويض عجز ميزانيتها من خلال:

• فرض المكوس (الضرائب) على مبيعات التجار للرعايا وعلى الأسواق، أو زيادة المكوس إذا كانت قد استحدثت من قبل.

• مقاسمة العمال والحياة، وامتكاك (أي امتصاص) عظامهم.

• ممارسة التجارة والزراعة، وهو ما يستقيم معه رخاء الدولة ومصالح الرعية، وليس الوفاء بحاجة بيت المال.

• ويدين ابن خلدون هذا السلوك من قبل الحاكم ويصفه بأنه "غلط عظيم وإدخال للضرر على الرعايا من وجوه متعددة" ويتلخص بما يلي:

• مضايقة الرعايا من الفلاحين والتجار لعدم التكافؤ بين رأس مال السلطان، ورؤوس أموالهم المحدودة مما يدخل على النفوس من ذلك غم ونكد.

• لا يجد السلطان من ينافس في شرائه فيبخس الأثمان على من يشتري منهم.

• يقوم بإرغام التجار على شراء غلانه من زرع وخلافه، وغالباً ما تبقى تلك البضائع بأيديهم فترة طويلة تحسباً لتحسن السوق، فإذا دعتهم الضرورة إلى شيء من المال باعوا تلك السلع بأبخس الأثمان، ويستطرد ابن خلدون في سياق هذا المقام قائلاً: (وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعده عن سوقه، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ذهب الجباية جملة، أو دخلها النقص المتفاحش).

• لذلك فإن مفهوم الحرية الاقتصادية في الشريعة الإسلامية^(٦٦) يتمثل بحرية الفرد المضبوطة بمصلحة الجماعة، فالملكية الخاصة مصانة في الشريعة الإسلامية ولا يجوز الاعتداء عليها لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

(٦٢) مسند أحمد ١٤٦٨٥.

(٦٣) سنن الترمذي: ١١٨٩.

(٦٤) سنن ابن ماجه: ٢٤٧٣.

(٦٥) ابن خلدون. المقدمة، تحقيق عبد الله الدرويش، دار يعرب بدمشق، ٢٠٠٤، ص ٤٦٨ - ٤٧٣.

ذلك: "كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه" (٦٧)، كما أن الاعتداء على الملكية العامة أشد لأنه اعتداء على حقوق المجتمع كله، وقد غلط الإسلام عقوبة المعتدي في الحالتين فالسارق تقطع يده لقوله تعالى: فإن الملكية هي الشارع في الانتفاع، والتصرف هو الانتفاع بالعين، لذلك فإن التصرف بالملكية مقيد بإذن الشارع سواء كان تصرفاً بالإفناق أو تصرفاً بتنمية المُلْك، فيمنع السرف والتبذير والتقتير، وتمنع سائر المعاملات المخالفة للشرع، ويمنع الربا والغبن الفاحش والاحتكار والقمار وما شابه ذلك.

ثالثاً : ضمان الحقوق واستقرار المعاملات المالية:

يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى الحد من الدين وضبطه في حدوده الدنيا. وقد تناولت أطول آية في القرآن الكريم [سورة البقرة : ٢٨٢] آلية التسجيل وكتابة الديون فسميت آية المدائنة أو آية المكاتبه وقد بينت الآية الكريمة: الدين، مقدار الدين، أجل الدين، كاتب الدين، العدالة في الكتابة، من يمل هو المدين وكأنه يقر بما عليه دون إكراه، المبلغ كما هو دون بخس في القيمة، وهم شهود عدول وفيها تشديد واضح للإثبات والموضوعية، الحياد حتى لا تشوه الصورة العادلة، وبذلك يمكن ضمان العلاقة بين المدين والدائن حيث لا تخلو معاملة وخاصة التجارية منها من علاقة مديونية. ويشكل ضمان الحقوق واستقرار هذه العلاقة توسعة على الناس في معاملاتهم مما يحقق نشاطاً اقتصادياً يساعد في بسط الرخاء بين الناس.

وقد نظم الشرع الإسلامي العلاقة بين المدين والدائن وحث المدين على قضاء دينه بأحسن مما كان، دون شرط مسبق، كقوله صلي الله عليه وسلم "خيركم أحسنكم قضاء" (٦٨)، وقوله صلي الله عليه وسلم: "أرحم الله عبداً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى سمحاً إذا اقتضى" (٦٩).

وطلب الله تعالى من الدائن إمهال المدين المعسر وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴿٢٨٠﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨٠] فاستعمل القرآن الكريم كلمة التصدق عوضاً عن كلمة الديون المشكوك فيها أو الديون المعدومة حفاظاً على شعور المدين وإبقاء العلاقة بينهما ضمن الإطار الاجتماعي.

كما أنه إذا انتشر المظل وعدم الدفع فإن الحياة الاقتصادية ستتخلخل وسوف يحجم الناس عن البيع بالدين مما يضيق عليهم في معاملاتهم، أي إنه سيؤدي لاضطرابات في السوق، فضلاً عن انتشار ذلك بصورة أكبر وتوقف الناس عن السداد والوقوع بأزمات ائتمانية كما هو الحال حالياً. وقد دعا صلي الله عليه وسلم لنصرة الحق ووجه كلامه للأمة كلها بقوله: "لا قدست أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه غير متعتع" (٧٠)، والمتعتع هو الذي أتعبه كثرة تردده ومظلة.

وقد طلب الغزالي من المدين أن يمشي لصاحب الدين ويعطيه حقه "من الإحسان فيه حسن القضاء وذلك بأن يمشي إلى صاحب الحق ولا يكلفه أن يمشي إليه يتقاضاه" فهذا من أدب الدين ورده لدرجة إيمانه أعلى وهي الإحسان. وقد دعا رسول الله صلي الله عليه وسلم للدائن لما له من فضل في التوسعة قائلاً كان الله مع الدائن

(٦٦) قنطقجي، سامر. ضوابط الاقتصاد الإسلامي ...، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

(٦٧) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، برقم ٦٥٤١، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦٨) صحيح البخاري : ٢١٨٣.

(٦٩) صحيح البخاري : ١١٢٩٧.

(٧٠) أخرجه الطبراني.

(٧١) وهذه ثقافة المجتمع الإسلامي التي تقلل من المخاطر الائتمانية وتضبط السوق بثقافة الأفراد، وتقدم مبدأ الالتزام.

من جهة أخرى فإن سهم الغارمين هو أحد مصارف الزكاة يمثل تمويلاً عاماً لمن غرم في دينه، ويمثل هذا السهم ضماناً اجتماعياً لبيئة الائتمان لأن الزكاة هي مساهمة مالية اجتماعية، التي حددها رب العالمين بقوله :
﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة التوبة آية: ٦٠]
رابعاً : محاربة الفساد:

يكمن مفتاح الشر في الطمع والحقد والحسد، فالطماع في مال أو جاه أو منصب لا يستحقه يريد الوصول إلى هدفه بأي طريق كان، تطبيقاً لقول ميكافيلي "الغاية تبرر الوسيلة"، فالغاية تبقى غاية والوسيلة تبقى وسيلة، ولو كانت دون ضوابط أخلاقية، والطماع قد يكون فرداً وقد يكون مجموعة أفراد.

لقد غيبت الأخلاق الحميدة وعطل التنافس على أساس حسن السيرة والسلوك، فأصبح وإنتاج الأغذية الإنسانية والحيوانية (بشكل مغاير لمبدأ الصحة والسلامة) ابتكاراً، وعمليات تشويه البشر إبداعاً، والعودة إلى تجارة الرقيق والأطفال ربحاً، وإنتاج المخدرات زراعة وصناعة ... الخ.

فالفساد هو "إيدز الأنظمة" الاقتصادية، وإطلاق العنان للمال وحده للتفكير والتخطيط والعمل لا يعني سوى المزيد من الفوضى والأنانية والفساد، وأما الرشوة وبيع الأدوية الفاسدة للشعوب الفقيرة وتجارة الرقيق والأطفال، وتغذية النبات بالهرمونات لزيادة الإنتاج، وتغذية الحيوانات بأعلاف مصنعة ومعدلة جينياً وإنتاج الأسلحة المدمرة للبيئة لعشرات السنين ... وغير ذلك، إلا بسبب الجشع وحب الذات والبحث عن المصالح المادية دون أية اعتبارات أخرى.

والتعبير عن المشاكل الاجتماعية بأرقام ومعادلات صماء ليست هي الحقيقة، لذلك كان جديراً على برامج التنمية والتطوير أن تستوعب كل المشاكل المسئولة عن تفكك المجتمعات والانحلال الخلقي فيها، وأن تسعى إلى جعل المواطنين إيجابيين أو على الأقل غير سلبيين تجاه الحكومات وسياساتها.

أما أدوات الفساد فهي كثيرة لا تستطيع إحصاءها، منها: الظلم، والتعدي والسرقة والقتل، والعلم الذي لا يجدي نفعاً، أما الرشوة فهي أداة كل فساد، قال الله تعالى :

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة آية: ١٨٨]

وقد وضع رسول الله صلي الله عليه وسلم معياراً دقيقاً للرشوة قطع فيه على من يبرر لنفسه الرشوة بما لا يدع مجالاً للشك عندما خاطب أحد العمال القائمين على مصالح المسلمين قائلاً: فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً" (٧٢)، وغلط من عقوبة الرشوة فقال: "لعن الله الراشي والمرشي والرائش الذي يمشي بينهما" (٧٣).

(٧١) سنن ابن ماجه : ٢٤٠٠.

(٧٢) صحيح البخاري: ٦٩٧٩، عن أبي حميد المساعدي، رضي الله عنه.

(٧٣) مسند أحمد : ٢١٣٦٥.

ويؤدي تفشي الفساد على مستوى الأفراد إلى ضرر كبير ونتائج سيئة، منها: التحاسد والتباغض والتكاسل والتسويق والعادات السيئة والطمع والكذب والفجور وقلة العمل والبطالة والجريمة بأنواعها، أما على مستوى المجتمعات والأنظمة فتتبلور نتائج الفساد في الأمور التالية: فساد الأسواق (فساد السياسة الاقتصادية كإتباع نظام الحصص والحماية وفساد السياسة المالية باللجوء إلى الضرائب وفساد السياسة النقدية باللجوء إلى الفائدة الربوية) والاحتكار والبطالة والكسب الحرام، والخيانة وفساد العهدة وفساد البيوع وفضائح الشركات (كفضيحة الشركتين الأمريكيتين العملاقتين (أنزون) و (وورلد كوم) وغيرهما من الشركات والفضائح العامة (كفضائح الرؤساء والمسؤولين ومن شاكلهم) وفساد الإدارة وفساد الأموال.

خامساً : ترشيد الإنفاق:

تبني الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على الإنفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب من خلال جعل (التسوق متعة)، ويقدر خبراء أن ثلثي الاقتصاد الأمريكي مبني على الإنفاق، لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي إلى جانب العرض فيتوسع فيه من خلال توجيه وسائل إعلامه لترويج ثقافة كيف تنفق؟ ولو أدى ذلك إلى توجه المستهلكين نحو الإسراف والتبذير. بينما تبني فلسفة الاقتصاد الإسلامي على الضغط على الطلب بترشيد الاستهلاك، لذلك فهو يمنع الإسراف والتبذير لدورهما في توليد التضخم كما يمنع التقدير لدوره المسيء في انكماش الطلب الكلي. بذلك يمكن تفسير سلوك عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما طلب منه التسعير بسبب الغلاء، قوله : أرخصوها بالترك. كذلك يفسر تصرفه رضي الله عنه عندما شاهد في إحدى جولاته جابر بن عبد الله رضي الله عنه ويده درهم، "فقال له : ما هذا؟ فقال : أريد أن أشتري به لأهلي لحمًا قرموا إليه (أي اشتبهوه) فقال عمر : أو كلما اشتهيتم اشتريتم! ما يريد أحدكم أن يطوي بطنه لابن عمه وجاره! أين تذهب عنكم هذه الآية ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا ﴾ [سورة الأحقاف من الآية: ٢٠] فعمر رضي الله عنه قصد مراقبة السوق وضبط الطلب الكلي بغية المحافظة على الأسعار وكبح جماح الغلاء، وترشيد الإنفاق، وذكر الآية الكريمة للتحكم بسلوك الفرد المسلم لأنه ملتزم بشرعه مراعاة للجماعة، وفيه أيضًا تنبيه لخطورة الجشع والاستهلاك الإسرافي يتضح ذلك في ربطه الشراء بالشهوة.

يقول الحسن البصري رحمه الله : إذا أردتم أن تعرفوا من أين اكتسب الرجل ماله؟ فانظروا فيم أنفقه!.

سادساً : ضوابط الحرية الاقتصادية:

تلعب المؤسسات المالية الضخمة مثل البنوك وشركات التأمين والسمسرة وأسواق الأسهم والسندات الدور الأكبر في توليد وخلق الثروات، لكن ليس كمؤسسات الاقتصاد الحقيقي مثل المصانع والمزارع، ففي الوقت الذي يبلغ حجم إنتاج العالم كله من السلع والخدمات ٤٨ تريليون دولار فقط فإن حجم الأصول المتداولة في الأسواق المالية يبلغ ١٤٤ تريليون دولار.

ويجب الإشارة إلى أن وتراخي الدور الرقابي للحكومات تحت شعار الرأسمالية التاريخي "دعه يمر دعه يعمل". ففي الحالة الأمريكية فجرت المضاربات فقاعة العقارات فانفجرت معها أزمة القروض عالية المخاطر وأسواق السندات والأسهم المرتبطة بها، أما الفساد فتمثل في مغامرة حفنة من هذه المؤسسات في منح قروض عقارية سخية لعملاء غير قادرين أصلاً على السداد طمعاً في تحويل هذه القروض إلى سندات على أمل إغراق الأسواق بها، هذه الأزمة هزت قدسية الفكر الرأسمالي، وهو مبدأ عدم تدخل الدولة السافر في النشاط الاقتصادي والذي كسر بإقدام

الولايات المتحدة والاقتصاديات الكبرى في العالم على التدخل في الأزمة بضخ مئات المليارات في الأسواق، وفي شرايين شركات ضخمة متغيرة، غير أن هناك من حذر بقوة من أن استخدام الأموال العامة في إنقاذ مؤسسات منهارة من شأنه أن يكون بمثابة مكافأة للمخطئين على أخطائهم الفادحة، كما يجادل هؤلاء بأن من شأن هذا التدخل أيضاً أن يفاقم أزمة المديونية في دولة يبلغ حجم الدين العام فيها أكثر من تسعة تريليونات وتصف التريليون دولار وهو الأمر الذي يكبد دافع الضرائب ثمناً باهظاً.

إن وقع الأزمة أدى للاعتراف بعجز (قوى السوق) وحدها عن تصحيح الخلل الذي اعترى أسواق المال والاقتصاد، فإفراط البنوك وشركات المال والتأمين وغيرها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، خاصة في السوق العقاري وبأدنى معدل للفائدة وبدون ضمانات تذكر في كثير من الأحيان إضافة إلى المضاربات في أسواق المال والعقارات، أدى إلى انهيارها.

إن نظرية الحرية الاقتصادية الكاملة قد اتهارت مع بوادر اتهار أسواق المال الأمريكية، مما يطرح صيغة جديدة للاقتصاد الأمريكي، ويترتب على من يتبعه الحذو حذوه، وهي : ليس من الحكمة ترك القطاع الخاص يقود الاقتصاد لوحده لأنه يجري وراء إغراءات الربح السريع، ثم تدفع المجتمعات كلها أفراداً وحكومات الشمن في النهاية وتزداد هذه الحاجة في الدول التي لم ينضج فيها هذا القطاع بعد.

سابعاً : موقف الإسلام من الفائدة والربا هو التحريم ولقد ورد في التحذير من الربا نصوص كثيرة من

نصوص الكتاب والسنة منها:

قال الله تعالى :

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٧٥]، وقال سبحانه وتعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٧٦].

وقال عز وجل : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٧٨ - ٢٧٩] وقال سبحانه وتعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٣٠].

وقال سبحانه وتعالى في شأن اليهود حينما نهامهم عن الربا وحرمة عليهم، فسلكا طريق الحيل لإبطال ما أمرهم به قال سبحانه في ذلك : ﴿ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوا عَنَّهُ وَأَكَلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَطْلِ ؕ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [سورة النساء آية: ١٦١].

وقال عز وجل : ﴿ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن رَّبًّا لَّيْرَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُّوهُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ [سورة الروم آية: ٣٩] وعن جابر رضي اله عنه قال : "لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أكل الربا، وموكله، وكتابه، وشاهديه، وقال: "هم سواء".

ثامناً : موقف الاقتصاد الإسلامي من المضاربة في الأسواق المالية (٧٤):

في الواقع الحديث عن الحكم الشرعي للأسواق المالية يراد له بحث مطول وفي سبيل الاختصار يمكن الإشارة إلى الحكم الشرعي للمضاربات على النحو التالي:

أولاً: أن المضاربات تتم من خلال التعاملات الآجلة في السوق الآجل (Forward Market) الذي يتم فيه الالتزام بتسليم كمية محددة من الأداة المالية المراد بيعها أو شرائها بسعر يتم الاتفاق عليه في الوقت الحالي على أن يتم التسليم بتاريخ محدد في المستقبل، والسعر الذي يتم الاتفاق عليه في هذا السوق يسمى السعر الآجل. ويشتمل التعامل بما يسمى بالمشتقات (عقود الخيارات، العقود الآجلة، العقود المستقبلية) كالاتي:

ونلاحظ أن الحكم الشرعي للعقود الآجلة وكذلك التجارة بالهامش هس:

(١) حكم عقد الخيار:

من الواضح أن هناك فرق جوهري بين الخيار الشرعي المعروف في الفقه الإسلامي وعقود الخيارات المتداولة في الأسواق المالية (Option) وقد كان رأي مجمع الفقه الإسلامي واضحاً في تحريم عقود الخيارات في دورته السابعة، حيث جاء في قراره : أن المقصود بعقود الاختيارات الالتزام ببيع شيء محدد موصوف أو شرائه بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أو في وقت معين إما مباشرة أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين وحكمه الشرعي أن عقود الاختيارات - كما تجري اليوم في الأسواق المالية - هي عقود مستحدثة لا تنطوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة وبما أن المعقود عليه ليس مالا ولا منفعة ولا حقاً مالياً يجوز الاعتياض عنه فإنه غير جائز شرعاً وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداء فلا يجوز تداولها (٧٥).

(٢) حكم العقود المستقبلية والآجلة:

باعتبار أن واقع العقود المستقبلية هو نفس واقع العقود الآجلة مع وجود فروق فنية بسيطة بينها فإن حكم العقود المستقبلية هو نفس حكم العقود الآجلة، وهي غير جائزة شرعاً لأنها تنطوي على بيع شيء مؤجل بثمن مؤجل، وقد أشار مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة إلى الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية للسوق المالي وقرر بناء عليه حكم التعامل الآجل كالاتي:

إن غاية السوق المالية (البورصة) هي إيجاد سوق مستمرة ودائمة يتلاقى فيها العرض والطلب، والمتعاملون بيعاً وشراءً، وهذا أمر جيد ومفيد... ولكن هذه المصلحة الواضحة يواكبها في الأسواق المذكورة (البورصة) أنواع من الصفقات المحظورة شرعاً والمقامرة والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل.. ليست العقود الآجلة في السوق المالية (البورصة) من قبيل بيع السلم الجائز في الشريعة الإسلامية، وذلك للفرق بينهما من وجهين : الأولى: في السوق المالية (البورصة) لا يدفع للثمن في العقود الآجلة في مجلس العقد، وإنما يؤجل دفع الثمن إلى موعد التصفية، بينما الثمن في بيع السلم يجب أن يدفع في مجلس العقد، الثانية: في السوق المالية (البورصة) تباع السلعة المتعاقد عليها وهي في ذمة البائع الأول وقبل أن يجوزها المشتري الأول عدة بيوعات، وليس الغرض من ذلك إلقاء القبض أو دفع فروق الأسعار بين الباعين والمشتريين غير الفعليين، مخاطرة منهم على الكسب والربح كالمقامرة سواء بسواء،

(٧٤) الحلاق، سعيد. "الأزمة المالية العالمية...."، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧ - ٨٠.
(٧٥) قرار مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي رقم ٦٣، مكة المكرمة، الدورة السابقة.

بينما لا يجوز بيع المبيع في عقد السلم قبل قبضه^(٧٦)، وهذا تأكيد من المجمع الفقهي على أن البيع الأجل أو المستقبلي لا تنطبق عليه أحكام السلم بسبب تأجيل دفع الثمن كما أن السلعة، تباع قبل حيازتها عدة مرات وهذا يدخلها في باب المقامرة.

٣) حكم التجارة بالهامش:

بناء على واقع عملية البيع بالهامش يمكن القول أن هذه العملية محرمة من عدة وجوه:

[١] خلوها من القبض الفوري.

[٢] إنها قرض جر منفعة فالبنك أو السمسار يقرض المضارب مبلغًا مقابل أن يأخذ نسبة متفق عليها من قيمة كل صفقة يجريها المضارب.

[٣] أنه جمع بين عقد تبرع (وهو القرض)، وعقد معارضة (البيع والشراء من خلاله) وهذا سلف وبيع، وقد جاء في الحديث الشريف عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

[٤] بعض الشركات تقدم المال للعميل في شكل قرض بفائدة وهذا هو الربا الحرام.

تاسعًا : طرق الاستثمار الإسلامية وضوابطه الشرعية^(٧٧):

إن طرق الاستثمار الإسلامية كثيرة تلي كامل متطلبات البشر في كافة البيئات والأزمنة، وعلى مختلف العادات والأغراض، لأنها من تشريع خالق البشر، الذي يعرض متطلباتهم وما يصلحهم وما يحتاجون إليه، دون جنوح أو أضرار أو إفساد ومن أهم هذه الطرق ما يلي:

• المضاربة.

• المشاركة.

• الاستثمار المباشر.

• الإستصناع.

• بيع السلم.

• القرض الحسن.

[١] المضاربة:

تعد المضاربة نوع من المشاركة بين رأس المال والعمل، وتعرف لغة: من مفاعلة أي الضرب في الأرض (السير فيها) والمقصود بالمضاربة : عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والآخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد أما فقهيًا وردت عدة تعريفات للمضاربة تلاقت حول ضرورة توافر العناصر التالية في المضاربة^(٧٨).

• اتفاق بين شخصين.

• يقدم أحدهم المال (رب العمل) ويقوم الآخر بالعمل به (المضارب).

^(٧٦) قرار مجمع الفقه الإسلامي - الدورة السابعة - مدينة جدة م القرار رقم (٧/٦/٦٥) ١٩٩٢.

^(٧٧) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- الحلاق، سعيد. "الأزمة المالية...."، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢ - ٩٠.

- الكردي، أحمد الحجى. "أسس النظام الاقتصادي الإسلامي..."، مرجع سبق ذكره، ص ٥ - ٧.

^(٧٨) عبد المنعم، محمد. "نحو تطور نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٠، ص ٥٠.

• موضوع المضاربة هو استثمار المال.

• غاية المضاربة تحقيق الربح.

وتسمى بالقراض بلغة أهل الحجاز أو المضاربة بلغة أهل العراق، ويمكن أن تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية، والمهم في ذلك أن لفظ المضاربة لا يتفق على الإطلاق مع كلمة Speculation التي تستخدم للتعبير عن عمليات بيع وشراء الأسهم والعملات والعقارات توقعاً لتغير أسعارها.

لقد كانت المضاربة شائعة بين العرب زمن الجاهلية فكان قريش أهل تجارة يعطون المال مضاربة لمن يتجرب بجزء مسمى من الربح وقد أقرها الرسول صلي الله عليه وسلم وفي الإسلام، بدليل خروجه صلي الله عليه وسلم للتجارة بأموال السيدة خديجة رضي الله عنها على أن يكون له نصيب في الربح، وقد استمر العمل بها بعد البعثة أيضاً، إذن فمشروعية المضاربة ثابتة بإقرار الرسول صلي الله عليه وسلم (السنة التقريرية). وقد أجمع العلماء على جواز عقد المضاربة، وتتضح الحكمة من المشروعية بتحقيق مصالح العباد فقد تجد رب مال لا يملك الوقت أو الخبرة اللازمة للاستثمار وقد تجد مضاربة لا يملك المال الكافي إذن فالأمر يقتضي اتحاد المال والعمل معاً، هذا ويجوز تعدد أرباب المال ويجوز تعدد المضاربين يقول تعالى: ﴿وَأَخْرُوجُونَ يَصْرُبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [سورة المزمل من الآية: ٢٠].

[٢] المشاركة:

يقصد بالشركة لغوياً: المخالطة، وفي المفهوم الاصطلاحي أن يشترك اثنين من أكثر بحصة معينة في رأسمال يتجران به كلاهما والربح يوزع على حسب أموالها أو على نسبة يتفق عليها عند العقد، ولذلك فإن المشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس مال من قبل صاحب المال وحده، وأما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم بين الطرفين.

تعتبر المشاركة من أساليب التمويل المتميزة من حيث ملاءمتها لطبيعة المصارف الإسلامية، ويمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتتم عن طريق اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف آخر لإنشاء مشروع استثماري يشترك الطرفان في إدارته وتمويله، وكذلك يشارك في أرباحه وخسائره بنسب متفق مع حصة المشاركة في رأس المال.

[٣] الاستثمار المباشر:

كما تبين فإن المصرف الإسلامي يقوم باستثمار أموال المودعين بنفسه أو عن طريق المتعاملين معه بتمويله لعملياتهم الاستثمارية. فإذا قام المصرف بتمويل مشروعات المتعاملين فهو في هذه الحالة رب مال، والمتعاملين هم المضاربين ويسمى ذلك استثمار غير مباشر، وفي حالة قيام المصرف باستثمار الأموال بنفسه فهو في هذه الحالة مضارباً والمودعين هم أرباب الأموال وذلك طبقاً لعقد المضاربة بينهم، ويسمى الاستثمار في هذه الحالة استثماراً مباشراً، فالاستثمار المباشر هو الاستثمار الذي يمتلكه موجه المصرف الإسلامي المشروع الذي يقوم بتأسيسه وإدارته.

ويجب أن تتوفر لدى المصارف الإسلامية الخبرات والمهارات التي تمكنها من إدارة هذه المشروعات وفي حالة عدم توافرها يمكن أن يستأجر من يعاونها في العمل من العمال أو الفنيين أو الخبراء.

ويقوم جهاز الخبراء لدى المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقترحة والتأكد من عدم مخالفة النشاط أو المنتجات للشريعة الإسلامية، مع الأخذ في الحسبان العائد وخدمة التنمية الاقتصادية وقد أجاز المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة سنة ١٣١٩ هـ مارس سنة ١٩٧١ الاستثمار المباشر حيث جاء في البند الثالث الخاص بتوظيف الودائع واستخدام الموارد:

[٤] الاستصناع:

وهي تأتي من الاستفعال وهو طلب عمل الصنعة من الصانع فيما يصنعه، وفي الاصطلاح: طلب صنعة محددة الجنس والصفات على أن تكون الموارد من عند الصانع مقابل مبلغ معين عند التسليم أو عند أجل معين ويقبل الصانع بذلك.

ويرى جمهور الفقهاء أن مقتضى القياس والقواعد العامة لا تجيز الاستصناع لأن الهدف منه يمكن تحقيقه من خلال السلم أو الإجارة، أما فقهاء الحنفية فقد ذهبوا إلى جواز عقد "الاستصناع" استحساناً كما ذهب إلى جواز التعامل بعقد الاستصناع أيضاً مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي حيث جاء في قراره ما يلي:

[١] إن عقد الاستصناع - وهو عقد وارد على العمل والعين في الذمة - ملزم للطرفين إذا توافرت في الأركان والشروط.

[٢] يشترط في عقد الاستصناع ما يلي: بيان جنس المستصنع وقدره وأوصافه المطلوبة وأن يحدد فيه الأجل.

[٣] يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.

[٤] يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة وقد شرع الاستصناع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم.

[٥] بيع السلم:

السلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، أما في الشرع كما عرفه الإمام النووي أنه عقد على موصوف في الذمة يبذل يعطي عاجلاً، أي أن البضاعة المشتراة دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري ومع ذلك يدفع الثمن عاجلاً للبائع. ومشروعيته جاءت بالكتاب والسنة والإجماع، يقول تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [سورة البقرة من الآية: ٢٨٢].

ومن السنة ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يسلفون في التمر العام والعامين فقال: "من سلف فليسلف في كل معلوم ووزن معلوم" .. رواه البخاري ومسلم. وكذلك إجماع الأمة على مشروعيته.

[٦] القرض الحسن:

عرفنا أن المصارف الإسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضاً بالمعنى الذي تقوم به المصارف التقليدية كما أنها لا تقوم بحصم الكمبيالات كما هو الحال في المصارف التقليدية، وذلك لأنه لا يجوز للمصرف تقاضي أية زيادة عن المبالغ الممنوحة في هذه الحالة فأياً قرض جر منفعة فهو ربا. ولكن هناك حالات يكون فيها المتعامل مع المصرف الإسلامي مضطراً للحصول على نقد لأي سبب من الأسباب فقد يحتاج نقوداً للعلاج أو للتعليم أو للسفر وغيرها وليس من المعقول أن لا يلي المصرف الإسلامي حاجة هذا الزبون لسببين هما:

[١] إن مصلحة هذا الزبون مرتبطة بالمصرف الإسلامي فهو يودع نقوده فيه ويشترى منه ويتعامل معه في جميع أمورهِ الجديدة مما يعني استفادة المصرف من الزبون.

[٢] أن هناك مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق المصرف وهو مد يد العون والمساعدة للمجتمع الذي يعمل فيه وأهم ما يمكن أن يقحمه لأعضاء هذا المجتمع هنا هو إبعادهم عن الاقتراض بالفائدة لذلك يتم منح أي فرد من أفراد المجتمع المسلم هذا القرض سواء كان زبون المصرف أم لا.

[٣] أن هناك مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق المصرف وهو مد يد العون والمساعدة للمجتمع الذي يعمل فيه وأهم ما يمكن أن يقحمه لأعضاء هذا المجتمع هنا هو إبعادهم عن الاقتراض بالفائدة لذلك يتم منح أي فرد من أفراد المجتمع المسلم هذا القرض سواء كان زبون المصرف أم لا.

أما مصادر تمويل صندوق القرض الحسن فتشمل:

[١] يتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاص.

[٢] الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان).

[٣] الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف بإقراضها للناس قرضاً حسناً.

(١) أهم ضوابط الاستثمار الشرعي^(٧٩):

• منع الغش، والغش له أنواع مختلفة، كلها زور وبهتان، وقد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على صيرته طعام، فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً، فقال: (ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال أصابته السماء يا رسول الله، قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني) رواه مسلم.

• منع التدليس، والتدليس هو إخفاء العيب مع عدم اشتراط البراءة منه، وذلك لحديث النبي صلى الله عليه وسلم (البيعان بالخيار ما لم يفترقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما) رواه مسلم.

• منع النجش، والنجش هو الزيادة في ثمن السلعة دون قصد شرائها، إنما بقصد ترويجها وإيقاع المشتري لها في الخطأ، وهو نوع من الكذب والاحتيال للربح الوفير بغير حق، وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: (لا تلقوا الركبان، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تناجشوا، ولا يبيع حاضر لبادن ولا تصروا الغنم، ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحتلبها، إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاغا من تمر) متفق عليه.

• منع استقبال الجلب (بيع الحاضر للبادي - تلقي الركبان) ومعناه شراء السلعة من الجاهل بسعرها في السوق بثمن بخس، وذلك ممنوع لما فيه من الإضرار بالبائع، وهو داخل في نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه في الحديث السابق.

• منع بيع الدين من غير من عليه الدين، وذلك لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن (بيع الكالئ بالكالئ) رواه مالك في الموطأ، وهو بيع الدين بالدين، فالدين شرعا من عقود الإرفاق، يلجأ إليه المحتاجون عند الحاجة الماسة والعسر، سدا لحاجتهم وتوفيرا لليسرن ثم رد مثله بعد الميسرة من غير زيادة مشروطة، وكان يوافق عليه الأغنياء طلباً للأجر عند الله تعالى، وليس طلباً للربح في الدنيا، فإذا ما يسر الله تعالى على الفقير واستطاع وفاء دينه أي

(٧٩) الكردي، أحمد الحجي. "أسس النظام الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص ٥ - ٩.

الذي عليه، وإذا أعسر واستمر عسره، فما على المقرض إلا إنظاره إلى ميسرة، من غير ضيق ولا عنت ولا تبرم، ولو أعفاه من الدين وأسقطه عنه صدقه لله تعالى كان أولى، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۗ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨٠] وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم المدين من المماطلة في وفاء الدين مع القدرة عليه، فقال صلى الله عليه وسلم: (لي الواحد يجل عرضة وعقوبته) رواه النسائي وأبو داود وابن ماجه وأحمد، وقال صلى الله عليه وسلم (مطل الغني ظلم فإذا اتبع أحدكم على ملي فليتبع) متفق عليه.

• منع بيع الحصة: وهو البيع بإلقاء الحجر، وكان معروفاً في الجاهلية، وورد النهي عنه، لأنه من الغرر، وشبيهه بالمقامرة، فقد روي أبو هريرة رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الحصة، وعن بيع الغرر) رواه مسلم.

• منع بيع العينة، وقد عرفه الرافعي الشافعي بأن يبيع شيئاً من غيره بثمان مؤجل، ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه بائعة منه قبل قبض الثمن منه بثمان نقد أقل من ذلك القدر، وهو طريق من طرق الاحتيال على الربا المحرم شرعاً، قال صلى الله عليه وسلم: (إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا يترعه حتى ترجعوا إلى دينكم) رواه أبو داود وأحمد.

• منع بيع الغرر، والغرر هو الجهالة في أي من عناصر البيع، مثل أن يبيع شيئاً غير موجود عند البيع، ومنه المقامرات بأنواعها، وهو منهي عنه، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه "أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن بيع الحصة، وعن بيع الغرر) رواه مسلم، واستثنى الفقهاء من ذلك بيع السلم، وهو بيع المعدوم، ولكن بشروط قاسية تضبطه وتمنع الضرر منه، وذلك عند الحاجة إليه.

• منع الاحتكار، وهو استيراد السلع التي يحتاجها الناس من مكان إنتاجها، ثم الامتناع عن بيعها مدة من الزمان، بقصد إغلاء ثمنها على الناس، قال صلى الله عليه وسلم: (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) رواه ابن ماجه.

• عدم جواز التسعير على التجار سلعهم، إلا إذا أغلواها إلى درجة عجز العامة معها عن توفيرها لأنفسهم، وكانت من السلع الأساسية في حياة الناس، ففي هذه الحال فقط يجوز التسعير، بشرط ملاحظة قلة السلعة وندرتها عند وضع السعر، فعن أنس رضي الله عنه قال: (غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله سعر لنا فقال إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق وإني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يظلمني بمظلمة في دم ولا مال) رواه الترمذي وأحمد.

إن الوطن العربي في أكثر من أي وقت مضى في حاجة ملحة وماسة إلى التعاون والتكامل الاقتصادي حتى يستطيع مواجهة تلك الأزمة المالية العالمية، ولتكن الخطوة الأولى توسيع النشاط التجاري العربي، وإقامة مشروعات عربية مشتركة، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وإبعاد الخلافات والهزات السياسية عن مسيرة التعاون الاقتصادي العربي.

من هنا ينبغي على الدول العربية أن نقوم بما يلي:

[١] التوسع في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وكذلك بين الدول العربية والأفريقية وكذلك دول أفريقيا اللاتينية والآسيوية، على أن تستهدف الدول العربية زيادة التصدير إلى تلك الأسواق وإقامة مشروعات مشتركة، ويجب أن يكون التحرك سياسياً لتوطيد العلاقات التجارية البنية للتخفيف من حدة الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العربي.

[٢] التوسع في سلة العملات دون الاعتماد الأوحده على الدولار الأمريكي لتجنب المخاطر والأزمات.
[٣] ضرورة إصلاح الميزانيات العمومية للمؤسسات، وزيادة أسهم رأس المال وحجم التمويل متوسط الأجل، حتى وإن كانت تكلفة ذلك أكبر من الوقت الراهن، بغية إعطاء دفعة للثقة وتجنب مزيد من الإضعاف لقناة الائتمان، ويجب ضخ مزيد من رؤوس الأموال للمساعدة المتضررة.

[٤] إتاحة التقارير الحديثة والمتسقة للجمهور عن المراكز المالية للمؤسسات المالية وأساليب تقييم القروض بشكل يسهم في تقليص جوانب عدم التأكد وهذا ما يعرف بالإفصاح.

[٥] لابد أن تفصح المؤسسات عن استراتيجياتها العامة التي تهدف إلى تصحيح مواطن الخلل في إدارة المخاطر، والتي ربما تكون قد أسهمت في وقوع الحسائر وظهور مشكلات السيولة، وينبغي تصحيح هياكل الحوكمة ودمج إدارة الأنواع المختلفة من المخاطر في كل قطاعات المؤسسة.

[٦] قيام تشجيع أجهزة الرقابة بتشجيع الشفافية وضمان الاتساق في المنهج المستخدم في الأوراق المالية صعبة التقييم بغية الحد من الفروق المحاسبية والتقييمية في جميع المؤسسات المالية، وينبغي أن تكون أجهزة الرقابة قادرة على تقييم مدى ثبات النماذج التي تستخدمها الكيانات الخاضعة للتنظيم في تقييمها للأوراق المالية، وقد يتطلب الأمر الإقرار في صيغة أكثر رسمية بجواز إضفاء بعض المرونة على التطبيق الصارم لأسلوب محاسبة القيمة العادلة في فترات الأحداث المليئة بالضغط.

[٧] لقد أوجد الاقتصاد الإسلامي حلاً مستداماً لتمويل خطر الائتمان العام فأوجب سهماً للغارمين منعاً لأي أزمة ائتمانية تؤدي لسقوطه، أما الاقتصاد الوضعي فأرتأى الحل كاستثناء عند وقوع الأزمات، فالإقتصاد الإسلامي ينتهج حلاً دائماً طويلة الأجل عكس الاقتصاد الوضعي.

[٨] الاقتصاد الإسلامي سعي بحله من الأسفل إلى الأعلى بمساعدة المدين الأصلي مباشرة وهو الطرف الضعيف لسداد دينه اتجاه دائنيه، أما الاقتصاد التقليدي فقد قدم مساعداته للقوى الذي ارتكب الخطأ أي انتهج حلاً يتجه من الأعلى إلى الأسفل، فأفاده مرتين الأولى عندما تركه بيعث إفساداً بالربا والثانية يضحخ الأموال له كي لا يقع مفلساً، بل وألحقه بقانون خاص للإفلاس لحمايته، والميل للضعيف هي فلسفة يقوم عليها الاقتصاد

الإسلامي في أغلب الحالات، لذلك فإن ضخ الأموال في السوق يجب أن يوجه للمدينين الأخيرين للوفاء بديونهم أسوة بفعل الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فكان لا يبيع خادماً الرجل ولا مسكنه في الدين، لأن الشرع ضمن لكل فرد حصانة تستر كرامته الإنسانية، وجرى بالدولة أن تقوم بهذا^(٨٠).

[٩] إن خفض سعر الفائدة كإجراء لا يكفي، ولا بد من إسقاط الربا، والربا هي الزيادة على رأس المال دون مقابل، لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنَّكُمْ لِرُءُوسِ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٧٩] لذلك فإن الربا يجب أن يلغى كلياً، وبهذا تنتعش السوق وتستعيد عافيتها^(٨١).

وأخيراً يمكن القول أن:

الدولة هي راعية شأنها شأن كل مستوى إداري فيها من أفراد ومؤسسات والمسئولية مشتركة بين الجمع، لقوله صلي الله عليه وسلم: كلكم راع ومسئول عن راعيته: الإمام راع وهو مسئول عن رعيته، والرجل في أهله راع وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيته، والخادم في مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته، قال: سمعت هؤلاء من النبي صلي الله عليه وسلم وأحسب النبي صلي الله عليه وسلم: "والرجل في مال أبيه راع وهو مسئول عن رعيته، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"^(٨٢).

(٨٠) قنطقجي، سامر. "ضوابط الاقتصاد الإسلامي...."، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

(٨١) المرجع السابق مباشرة، ص ٩٥.

(٨٢) مسند أحمد: ٥٧٥٣.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- [١] ابن خلدون. المقدمة، تحقيق عبد الله الدرويش، دار يعرب بدمشق، ٢٠٠٤.
- [٢] حريز، سفيان عيسى. "الإجراءات الوقائية والعلاجية للأزمات المالية: رؤية إسلامية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية"، شرم الشيخ، القاهرة، ٢٠٠٩.
- [٣] حشاد، نبيل. "الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، المركز العربي للدراسات والاستثمارات المالية والمصرفية بالقاهرة، ٢٠٠٩.
- [٤] الحلاق، سعيد. "الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي"، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، وذلك خلال الفترة ٤ - ٥ أبريل في شرم الشيخ، مصر، ٢٠٠٩.
- [٥] حمدي، عبد الرحيم. الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي، الخرطوم، أكتوبر، ٢٠٠٨.
- [٦] حمودة، رياض. الفكر الاقتصادي الإسلامي: نظرة عامة، مجلة النبأ، العدد ٤١، ٢٠٠٠.
- [٧] شحاتة، حسين. "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨.
- [٨] شحاتة، حسين. كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨.
- [٩] شحاتة، حسين. "الأزمة المالية آثارها والدروس والعبر المستفادة منها"، جامعة الأزهر، ٢٠٠٩.
- [١٠] الشريف، بقة. "حقيقة الأزمة المالية العالمية ومخاطر توظيف فوائض الأموال العربية"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية في الفترة ٤ - ٥ أبريل ٢٠٠٩"، شرم الشيخ، مصر، ٢٠٠٩.
- [١١] صندوق النقد العربي (٢٠٠٩)، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، نشرة فصلية، الربع الرابع، ٢٠٠٩، العدد الستون.
- [١٢] صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.
- [١٣] عبد الحليم عمر، محمد. "قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية"، ندوة عن الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على اقتصاديات العربية، يوم السبت ١١ أكتوبر ٢٠٠٨، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر.
- [١٤] عبد الله شاهين، علي. الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها وتأثيراتها على الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، الأردن، ٢٠٠٨.
- [١٥] عبد المنعم، محمد. "نحو تطور نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٠.

- [١٦] الغزالي، عبد الحميد. "الأزمة المالية العالمية: التشخيص والمخرج، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. القاهرة. ٢٠٠٨.
- [١] فنطقي، سامر. ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، ٢٠٠٨.
- [٢] الكردي، أحمد الحججي. "أسس النظام الاقتصادي الإسلامي البديل"، بحث في مؤتمر تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها السلبية المنعقد في دار الرقابة للاستشارات الشرعية في غرفة تجارة وصناعة الكويت خلال الفترة ١٨ - ١٩/١١/٢٠٠٨، الكويت، ٢٠٠٨.
- [٣] لطفي، علي. "الأزمة المالية العالمية: الأسباب - التداعيات - المواجهة"، جامعة عين شمس، مارس، ٢٠٠٩.
- [٤] مجلس الغرف السعودية، "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي"، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، أكتوبر، ٢٠٠٨.
- [٥] مسدور، فارس. "قراءة في الأزمة المالية العالمية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ٢٠٠٨.
- [٦] المناعي، جاسم. "الأزمة المالية العالمية: وقفة مراجعة"، اتحاد المصارف العربية، ديسمبر، ٢٠٠٨.

ثانيًا : مراجع باللغة الإنجليزية

[7] Behrendt, Christina and et al. "The Impact of the Financial and Economic Crisis on Arab States: Considerations on Employment and Social Protection Policy Responses", International Labor organization, Beirut, Policy Note, April, 2009, Pp. 1 – 5.

[8] Cali, M., I. Massa, and D. W. Tevelde (2008). "The Global Financial Crisis: Financial Flows to Developing Countries Set to Fall by One Quarter". ODI Report. London: overseas Development Institute. Available at:

[9] El Laithy, Heba and et al. "Poverty, growth and income distribution in Lebanon", international poverty center, world Bank, D.C., 2008.

[10] Evans, Ambrose . and Simon Maxwell. "Financing development: from Monterrey to Doha", Open Democracy, No. 26, 2008, November.

[11] Giles, C. "The Vision thing", Financial Times, No. 26, November, 2008, P. 3.

[12] <http://www.aljazeera.net/nr>.

[13] IMF, Regional Outlook Middle east and Central Asia, Washington, DC, October, 2008.

[14] IMF, World Economic Outlook, Washington, DC, January, 2009.

[15] IMF. "Regional Economic outlook: Middle east and central Asia, October, 2008, Te Valede, Dirk willem . "The Global Financial Crisis and Developing Countries", Background Note, Overseas Development Institute, U.K, October, 2008, PP. 3 – 6.

[16] IMF. "The Implications of The Global Financial Crisis for Low-Income Countries", Washington, DC, 2009.

[17] IMF. Regional Economic Outlook: Middle East and Center Asia, Washington, May, 2009.

[1] Leaven, Luc, and Fabian Valencia. "Systemic Banking Crises: A new Database", IMF working paper, WP/08/224, Washington, 2008, DC.

[2] Ocampo, Joisè Antonio and Stephany Griffith. "The Financial Crisis and Its Impact on Developing countries", International Policy Centre For Inclusive growth, Working Paper, No. 53, 2009.

[3] Orozco, Olivia and Javier Lesaca. "Impact of the Global Economic Crisis in Arab Countries: A first Assessment", Casa Arabe Economy and Business Bulletin, Madrid, 2009.

[4] Ratha, Dilip and Leticia Shaw. South – South Migration and Remittances, World Bank Paper, No. 102, Washington, DC, 2007.

[5] Rebellion Divid and et al. "Pensions the Middle East and North Africa: Time For Change", Washington., DC, World Bank, 2008.

[6] Saif, Ibrahim and Farah Choucair. "Arab Countries Stubble in the Face of Growing Economic Crisis", Carnegie Endowment for International Peace, May, 2009, Naudè, Wim. "The Financial Crisis of 2008 and the developing countries", Discussion Paper, No. 2009/01, World Institute for development Economics Research, United nations University, Helsinki, Finland.

[7] UNCTAD. "World Investment Report", Geneva, United Nations, 2008.

[8] UNDP. "Arab Human Development Report: Challenges to Economic Security", 2009.

[9] World Bank, "The financial crisis and Mandatory Pension systems in developing countries", Washington, DC, 2008..

[10] World Bank. "MENA Economic Developments and Prospects", Washington, October, 2009.

[11] www.albankaldawli.org/financialcrissbankintiaitives.

[12] www.guardian.co.uk/business/2008/nov/12/world-bank-poverty-developing-nations

[13] www.ilo.org/global/about_the_tlo/media_and_public_informatior/press-releases/lang.en/wcms-099529/index.htm

[14] www.odi.org.uk/resources/details.asp?id=2523&title=global-financial-flows-developing-countries-set-fall-by-one-quarter.